@alkhalejnet
www.alkhalej.net

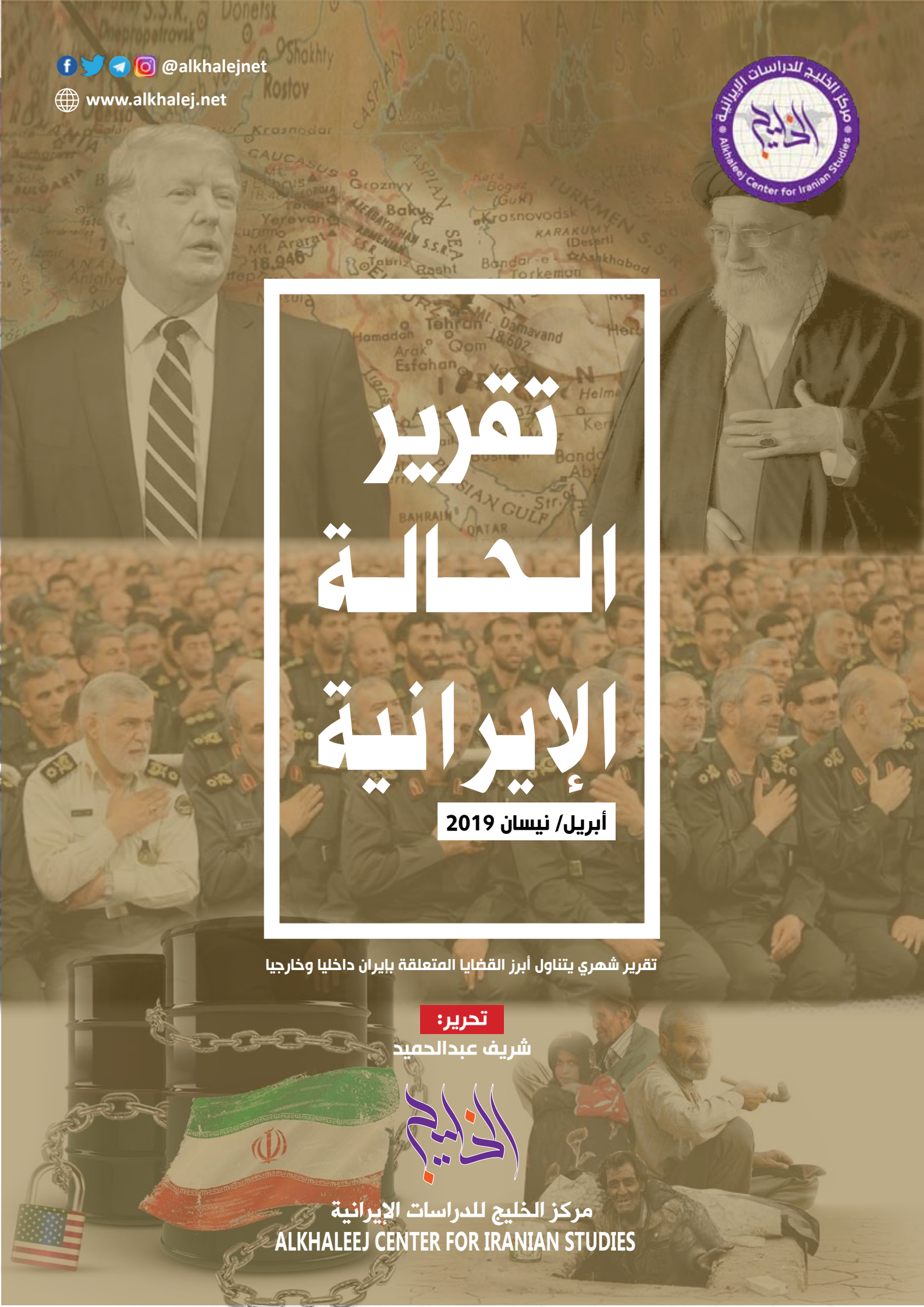

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل/ نيسان 2019

تقرير شهري يتناول أبرز القضايا المتعلقة بإيران داخليا وخارجيا

تحرير:
شريف عبدالحميد

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل/نيسان 2019

@alkhalejnet

www.alkhalej.net

حقوق النشر محفوظة،
ولا يجوز الاقتباس دون الإشارة للمصدر

المحتويات

- التقرير 3
- الحالة السياسية 5
- الحالة الاقتصادية 13
- الحالة الاجتماعية 21
- الملخص التنفيذي 25
- المصادر 26

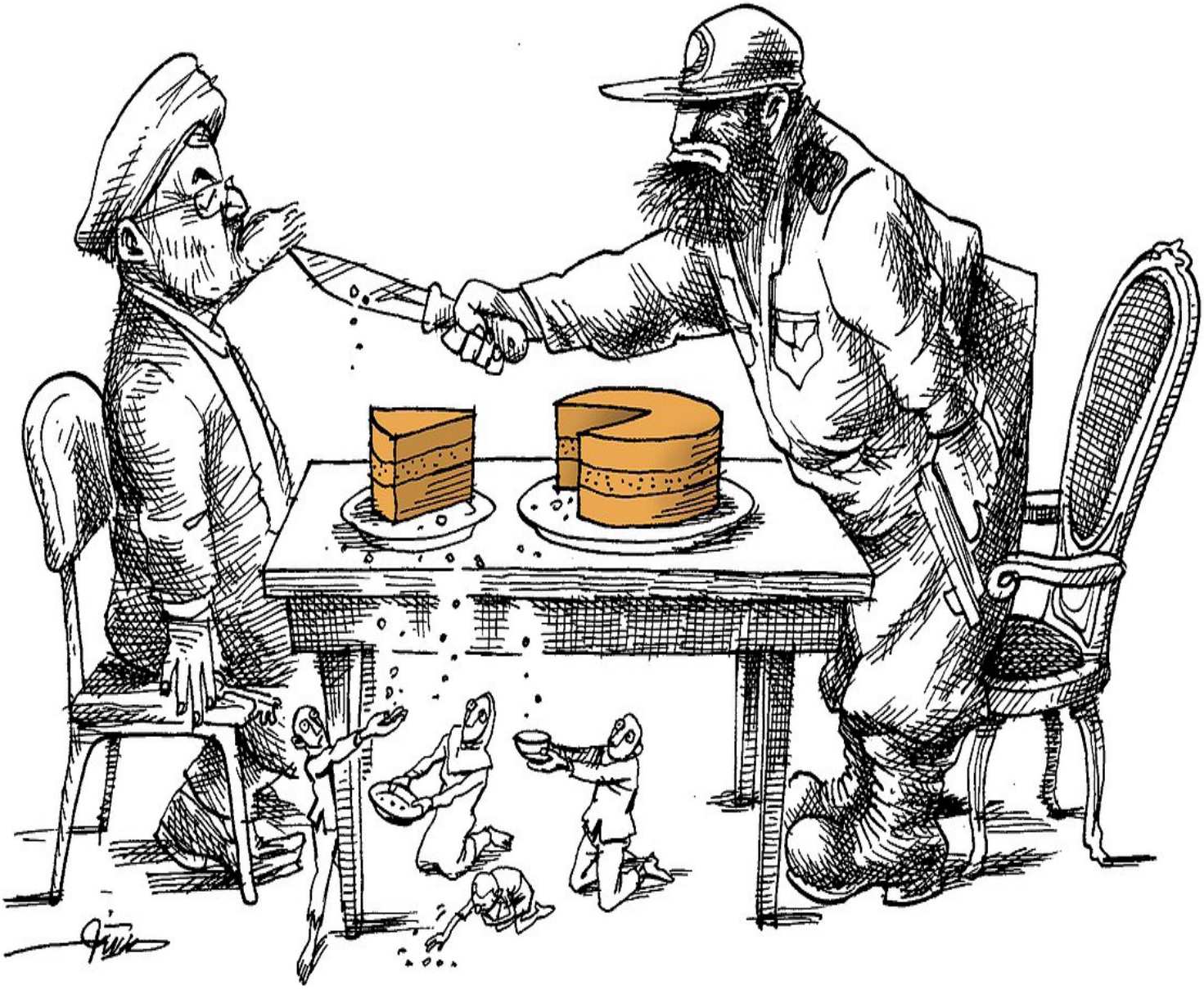

التقرير

شهدت إيران خلال شهر أبريل، أحداثا سياسية واقتصادية جسام، كان على رأسها قرار الإدارة الأمريكية بتنصيف "الحرس الثوري" الإيراني منظمة إرهابية، وهو القرار الذي دخل حيز التطبيق في منتصف الشهر نفسه، وكان بمثابة "زلزال" سياسي وعسكري، ليس في الداخل الإيراني فحسب، ولكن على المستويين الإقليمي والدولي أيضا، نظرا لما لهذه المنظمة الإرهابية من علاقات وتشابكات على المستويات كافة.

ويرصد "تقرير الحالة الإيرانية" (أبريل/نيسان 2019) أهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في إيران خلال الشهر، وانعكاسات هذه الأحداث داخليا وخارجيا، على نظام الملالي الحاكم في البلاد، وعلى المجتمعات الإيرانية، فضلا عن تأثير تلك الأحداث على دول الجوار، ومدى تأثيرها على الاستراتيجية الإيرانية التوسعية التي دشنها "آيات الله" المزعومين منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979.

ولذلك، بدا جليا على المستوى الداخلي أن النظام السياسي في إيران بات قديماً ومتهالكاً، حتى بالنسبة للإيرانيين أنفسهم، رغم مرور 40 عاماً فقط على ثورة الخميني، لأن فكرة رجال الدين عن الثورة، كانت بعيدة الصلة عن الناس، ومنشغلة بجعل الجماهير «تخدم ثورة رجال الدين» بدلاً من أن تخدمهم الثورة والنظام الذي أنتجته. لذلك يزداد الرفض في أوساط الأجيال الإيرانية الجديدة لإيران القديمة، التي أصبحت مهزومة من الداخل، في وعي الناس وفي تصوراتهم الحالمة بمستقبل أفضل، لا يقل طموحاً وحرية عن الشعوب الأخرى.

الحالة السياسية

فـي ٨ أبريل، أعلنـت الولايات المتحـدة عن إدراج «الحرس الثوري» على لائحـة المنظمات الإرهابية الأمريكيـة، وإضافتـه إلـى «اللائحـة السـوداء» بموجب المـادة ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسـية الأمريكـي. وأكد الرئيس (الأمريكي) دونالد ترامب، فـي تصريحات صحفية، حينها، إن «الحرس الثوري يشارك بفاعلية في تمويل ودعم الإرهاب، باعتباره أداة من أدوات الدولة الإيرانية».

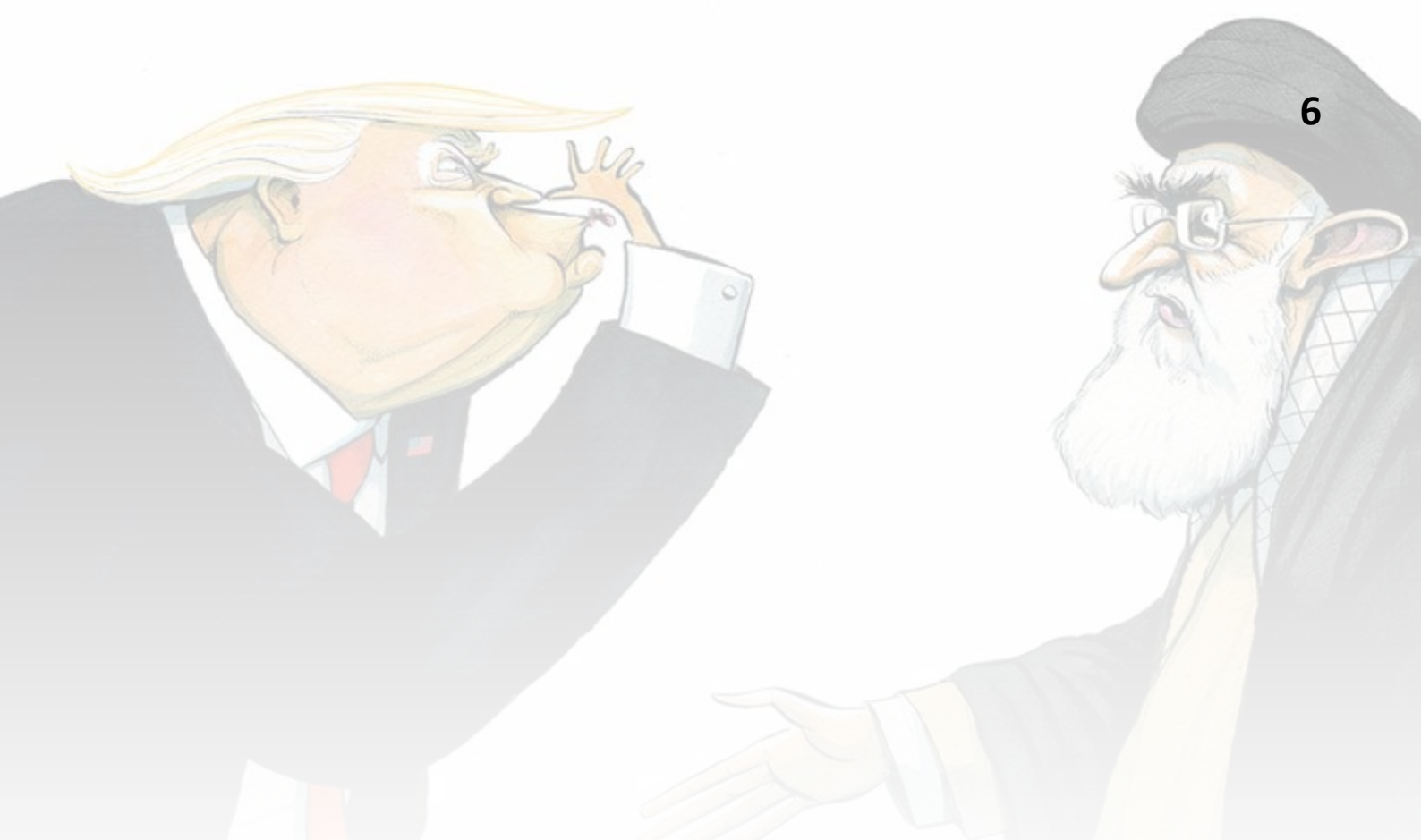

ولـم يكـن هذا القـرار الذي دخل حيز التنفيذ فعليا بدءا من 15 أبريـل، بحدث عادي على الإطلاق، بل كان بكل المقاييس السياسـية حدث جلل، ونقطة تحول محورية في النظام العسكري والسياسي والاقتصادي، وحتى الاجتماعي، الإيراني، ربما تنهي 40 عاما من تحكم مؤسسة «الحرس الثوري» الإخطبوطية في كل مقدرات الحياة داخل الدولة الفارسية برمتها.

وجاء القرار الأمريكي بوضع «الحرس الثوري» على قائمة التنظيمات الإرهابية متأخراً كثيراً، لكنه صدر في وقت حاسـم بالنسـبة لنظام الملالي، كانت إيران تسـتعد فيه لتغيير جذري في نظام الحكم وسياسـاته الداخلية والخارجية، ما أعطى مؤشراً إلى أن واشنطن عازمة على تغيير النظام في إيران، فضلاً عن مؤشر آخر أكثر أهمية، وهو أن التغيير في إيران قادم لا محالة، ولولا هذا التأكيد لما اتخذت واشنطن هذا القرار.

فـي حقيقـة الأمر تعاملت الولايات المتحدة مع «الحرس الثوري» كمنظمـة إرهابية على أرض الواقع قبل هذا التصنيف، فقد فرضت أمريكا عقوبات على عشرات الأفراد والكيانات والشركات التي تتعاون مع «الحرس» خلال السنوات الأخيرة، بل إن فيلق القدس، أحد الأفرع العسكرية للحرس والمسؤول عن تنفيذ المهام الخارجية، مُدرَج على لوائح الإرهاب منذ عام 2007.

وكان القرار الأمريكي بإدراج «الحرس» منظمة إرهابية هو الإجراء الأشـد حسـمًا تجاه واحدة من المؤسسات الرئيسية في النظام الإيراني، إذ لم يسبق أن صنّفت الولايات المتحدة قوة عسـكرية لدولة أجنبية على أنها منظمة إرهابية، وهو ما أكد أن واشـنطن بصدد الضغط بقوة على إيران لتعديل سياسـاتها، من خلال إجراءات قوية مع عدم استبعاد التلويح باحتمالية المواجهة المباشرة إذا لزم الأمر مع الحرس الثوري، وعليه يكون هذا القرار مسوّغًا لذلك.

بطبيعـة الحـال يُفترض أن قرارًا كهذا سـيفرض قيودًا وعقوبات على سياسـات الحرس الثوري وقياداته، كما سـيفرض عقوبات علـى أي أفراد أو كيانات تتعاون معه، وسيسـمح بتجميد الأموال والممتلكات والشـركات والمشروعات التابعة له، لا سيما وأن الحرس الثوري يضطلع بدور سياسي واقتصادي واسع، فضلًا عن دوره الأمني والعسكري في الداخل والخارج، أي إن هذا الإجراء سيؤثر على عمل الحرس الثوري وسيضاعف الصعوبات أمام نهوضه بأنشطته العسكرية والمدنية على السواء.

وقال المراقبون إن هذا الإجراء جاء في إطار الاسـتراتيجية الأمريكية التي تسـتهدف تغيير سـلوك إيران العدواني، أو فرض ضغوط غير مسبوقة عليه، فهذا التصنيف من شـأنه أن يؤثّر على مكانة واحد من أهم الأجهزة التي تلعب دورًا بارزًا في حماية وتأمين النظام داخليًا ومدّ مشـروعه ونفوذه خارجيًا، كما أنه سـيحدّ من قدرة الحرس الثوري على مواصلة سياسـات التغلب على العقوبات، ولا سـيما ما يتعلق بتهريب النفط وإدارة التعاملات المالية مع الخارج بعيدًا عن العقوبات.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن تصنيف «الحرس الثوري» منظمةً إرهابيةً سيفرض قيودًا على تحرُّكات قواته وتحرُّكات مستشاريه وعناصره التي تلعب دورًا على بعض السـاحات الإقليمية، إذ سـتتعرض الدول التي تتعاون مع «الحرس» للعقوبات الأمريكية، لا سـيما مع إدراج سبع وستين منظمة إرهابية أخرى على لوائح الإرهاب، أغلبها على علاقة وثيقة بالحرس الثوري.

وخلق هذا الإجراء معضلات حقيقية للنظام الإيراني، لا سـيما على بعض السـاحات التي يلعب فيها «الحرس الثوري» دورًا بارزًا كما هو الحال في العراق، إذ سـتكون الأسـئلة المطروحة حول كيفية التفاهم الأمريكي-الإيراني في أماكن تلك القوات على هاتين السـاحتين، وما عواقب تعامل هذه الدول مع الحرس الثوري، ألن يحدث هذا القرار خللًا أمنيًا في العراق على سـبيل المثال؟ ألن يزيد هذا القرار حدة التوتُّر وقد يؤدي إلى تصعيد عسـكري غير محسـوب؟ وكيف سـتتعامل قوتـان عسـكريتان، تـرى كل منهما الأخرى إرهابية، فـي مناطق تماسٍّ كما هـو الحال في الخليج العربـي، وبعض دول المنطقـة وتخومها وممراتها البحرية؟

وجعـل القـرار التعامل مع «الحرس الثوري» جريمة فيدرالية يعاقب عليها بالسـجن لمدة تصل إلى 20 عاماً لأي شـخص قـام بتوفير الدعم المادي للقوات الإيرانية، ومن ثم فأي تعامل مع «الحرس» ينطوي على مخاطر واتهام بتمويل الإرهاب.

وفي اليوم التالي، 9 أبريل، أدان الرئيس الإيراني حسن روحاني الخطوة الأمريكية في خطاب بثه التلفزيون الرسمي على الهواء مباشرة.

وسأل روحاني ترامب «من أنت لتصف المؤسسات الثورية بأنها إرهابية؟». وقال له «أنت زعيم الإرهاب العالمي»!

وأضاف الرئيس الإيراني: «هذا الخطأ سيوحد الإيرانيين وسيزداد الحرس شعبية في إيران والمنطقة، ولقد استخدمت أمريكا الإرهابيين كأداة في المنطقة بينما حارب الحرس ضدهم من العراق إلى سوريا».

بينما قال المرشد الأعلى علي خامنئي، إن «الحرس الثوري الإيراني واجه أعداءه في الداخل والخارج، وكان في خط مواجهة أعداء ثورتنا ودافعوا دائما عن البلاد، وفشلت أمريكا في عرقلة تقدمنا».

وبدأت تداعيات وانعكاسات هذا القرار على الداخل الإيراني تظهر منذ اليوم الأول لصدوره، حيث شرعت العديد من الشركات الكبرى والصغرى في المنطقة والعالم بفك ارتباطها بأي مؤسسة أو شركة تابعة للحرس الثوري، تجنباً للعقوبات الأمريكية، وتكدست بعض البضائع والسلع الإيرانية نتيجة فقدان زبائنها، وحدث نقص في عدد من البضائع والسلع التي كانت الأسواق الإيرانية تعتمد في توفيرها على شركات أجنبية مصدّرة.

والأهم من ذلك، أن هذا القرار حاصر بشدة الآلية المالية الخاصة التي أطلقتها الدول الأوروبية لاستمرار العلاقات التجارية مع إيران، والمعروفة باسم «إينستكس»، التي كانت – ولاتزال- بالنسبة للاتفاق النووي بمثابة «قشة الغريق».

على المستوى السياسي، يؤكد المراقبون أن للقرار الأمريكي انعكاسات مستقبلية متوقعة تهدد إيران بالانكماش عسكريا وسياسيا، وهو ما أحرج النظام الإيراني داخليا وخارجيا على السواء، ودفع رموز الملالي إلى إطلاق تصريحات وتهديدات انفعالية، ترافقت مع فشل النظام في مواجهة كارثة الفيضانات والسيول التي أغرقت معظم المدن والمحافظات الإيرانية، وأظهرت هشاشة البنية التحتية وعجز المؤسسات الرسمية عن إغاثة وإنقاذ المتضررين، نتيجة لحشد إيران كافة مواردها لأغراض عسكرية وقتالية خارج حدودها.

وكانت العقوبة الأمريكية تعد الحدث الأقسى خلال أبريل، لجهة أنها تمثل ضربة موجعة لطهران، طالت الدولة العميقة وذراعها في إيران، الذي يجسده الحرس الثوري، باعتباره القوة العسكرية والاقتصادية والعقائدية، والذراع الذي يحاول النظام الإيراني من خلاله إيجاد جسور إنقاذ وهراوات عنف وقوات للتدخل الداخلي والخارجي، معا.

وفتح التصنيف الأمريكي ملف الحرس الثوري، باعتباره القوة التي تحمي النظام الإيراني، فهو كيان يزاوج بين التشدد في خدمة أسس وقواعد الثورة الإيرانية المتطرفة، وبين أداء مهام متنوعة، تتخذ أشكالاً عسكرية وتجارية واقتصادية، وصولاً إلى التصنيع العسكري، الذي يستهلك أموال الإيرانيين ويستنزف مواردهم، لتلبية رغبات وأوهام تتصل بطموحات مجموعة رجال الدين، الذين يستفيدون من نظام الدولة الدينية في إيران منذ أكثر من 40 عاما.

ومن المعلوم للكافة أن «الحرس الثوري» هو المسؤول الأول عن البرنامج النووي الإيراني، وعن برنامج تطوير الصواريخ الباليستية. ومسؤول أيضاً عن العمليات العسكرية التي تنفذها إيران خارج حدودها. لذلك فإن اعتباره منظمة إرهابية يمثل ضربة موجعة لإيران في الداخل والخارج.

وقبل هذه الصفعة الجديدة، كانت إيران تراهن على «حوار مطول» مع الأوروبيين، لإيجاد قناة مالية بديلة لتمرير احتياجات النظام المالية في ظل تصاعد العقوبات الأمريكية. وبدلاً من حسم التفاوض مع الغرب، جاء إعلان الولايات المتحدة بضم قوات «الحرس» إلى المنظمات الإرهابية، بمثابة القشة التي من شأنها أن تقصم ظهر البعير.

وكان النظام الإيراني يعول بشدة على حماس «الحرس الثوري» لتوفير بدائل كفيلة بمواجهة آثار العقوبات الأمريكية، وقام بالفعل بأداء أدوار اقتصادية في محاولة لتجاوز صدمة العقوبات، لكن الحرس نفسه دخل خانة العقوبات، ووفقاً للقرار الأميركي لن يكون التعامل المالي مع هذه القوة الإيرانية قانونياً.

وشكّل القرار أيضاً صدمة لقادة الميليشيات العراقية الموالية لإيران، الذين يعتمدون بشدة على «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري، ويتحركون عسكرياً تحت إشرافه. وعندما تتضح نتائج إدراج الحرس الثوري على قوائم المنظمات الإرهابية، فمن المتوقع أن تتخفف القيادة العراقية من ضغوط المجموعات العسكرية الشيعية التي يحركها الحرس الثوري، والتي فرضت على حكومة بغداد إطلاق التزامات برفض العقوبات الأميركية ضد إيران.

وإلى ذلك، وعلى خلفية القرار الأمريكي، سوف ينكشف الخاسرون والمتضررون من معاقبة «الحرس الثوري» تباعاً، لأن خريطة نفوذه الخارجي مرتبطة بالنقاط الساخنة في المنطقة، وتحديداً التي تشهد فقاعات طائفية ومذهبية معادية للسلام والاستقرار والتعايش في دول كاليمن وسوريا ولبنان والعراق.

من جهة أخرى، خسرت إيران الكثير بعد تصنيف «الحرس الثوري» كمنظمة إرهابية، لكونها بذلك تفتقد عملياً أداة التحايل والفساد الداخلي والحروب الخارجية. لأن «الحرس» يقوم بمهام متعددة، بعيداً عن الجيش الإيراني النظامي الذي جرى إضعافه وتهميشه، وظل «الحرس» يبني دولته السرية التي توسعت مالياً وعسكرياً على حساب المؤسسات الإيرانية الشكلية التي تظهر في الواجهة، وكان الإيرانيون يعتقدون أنها معنية بخدمتهم، فإذا بـ«الحرس الثوري» يستأثر بمصير إيران ويمثل تهديداً للأمن الإقليمي، كما يقدم إثباتات على تورط إيران في حروب وأزمات تحرص طهران على أن تبقى مشتعلة.

وكشف مقدار الهلع العام في إيران عقب صدور القرار الأمريكي، وهو الهلع نفسه الذي استمر خلال أبريل وحتى الآن، عن الدور الحيوي الذي يقوم به «الحرس الثوري»، وأنه يمثل إلى جانب دوره العسكري القوة الاقتصادية الاحتياطية لإيران. وتصنيفه كمنظمة إرهابية يحرم إيران من ذراعها ويصيبها بالشلل.

وكان لقرار وضع «الحرس الثوري» على قائمة التنظيمات الإرهابية، تداعياته الخطيرة على الأوضاع السياسية في إيران، حيث وصل تردي الأوضاع في إيران إلى مستوى خطير للغاية، ولم يعد الأمر مجرد أزمة يمكن إدارتها بأساليب سياسية أو أمنية أو تقديم برامج حكومية اقتصادية لتخدير الشعوب الإيرانية وتفريغ غضبها واستيائها، خارجيا، بدلا من الانتفاض في وجه النظام داخليا. وذلك هو الوتر الوطني الحساس الذي لعب عليه قادة نظام الملالي في هذه القضية، ومازالوا يستغلونه حتى هذه اللحظة، في تصريحاتهم الحماسية عن «هزيمة أمريكا ومحو إسرائيل».

لم يعد الأمر، إذن، يتعلق بعقوبات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة كما يحاول السياسيون الإيرانيون إقناع الشعوب الإيرانية به، بل أن الأوضاع الراهنة لم تشهدها إيران منذ مجيء هذا النظام إلى سدة الحكم في البلاد.

وبالتزامن مع تصنيف «الحرس الثوري» ومؤسساته كمنظمة إرهابية، جاء رفض دول أوروبا لـ«الإنذار الإيراني النهائي» بخصوص مهلة الستين يوما، خاصة بعدما اتضح أن واشنطن ماضية قدما في محاصرة النظام الإيراني وتشديد الخناق عليه من كافة الاتجاهات، لتضعه أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما: فإما

التخلي عن تصدير الثورة ووقف التدخلات وإنهاء دعم الإرهاب وتغيير كافة السلوك الثوري الإيراني إلى سلوك دولة، وإما السقوط.

غير أن قبول الخيار الأول سيضع النظام الإيراني في مأزق جديد أمام شرعيته في الداخل، وبسقوط قناع العداء لأمريكا و«مقارعة الاستكبار العالمي» وستُهدم بذلك مصداقية الملالي أمام ليس فقط الشعوب الإيرانية، بل أمام كافة الشعوب العربية والإسلامية، إذ سيكون النظام الإيراني مطالبا بتقديم إجابات كافية حول جدوى تدخلاته في الخارج وإهداره مئات المليارات في مشروعاته الخارجية طوال الأربعين عاما الماضية.

ومن المؤكد أن قرار تصنيف «الحرس» منظمة إرهابية سوف يحد من تدخلات إيران الخارجية، فوفقا للدراسات والأبحاث والتقارير التي تحدثت حول التدخلات الإيرانية في شؤون الدول الإقليمية والعالمية، ولا سيما خلال العقدين الماضيين، فإن إيران قد تدخلت في شؤون نحو 30 دولة بشكل سلبي للغاية ألحق أضرارا جسيمة بهذه الدول وشعوبها، ولا تزال تعاني من الأزمات والمشاكل التي خلفتها هذه التدخلات الإيرانية وعلى رأسها الدول العربية التي استطاعت إيران اختراقها وبسط نفوذها فيها، وعلى رأسها العراق ولبنان وسوريا واليمن وتونس وليبيا وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية والأوروبية.

وكانت هذه التدخلات الإيرانية، ومازالت تمر عادة عبر طرق عديدة يتم إعدادها من قبل «فيلق القدس» الذراع الخارجي للحرس الثوري والنظام الإيراني ومهندس السياسة الخارجية التنفيذية والتدخلات الإيرانية السرية في شؤون الدول، وعادة ما تبدأ إيران تدخلاتها بطرق أمنية، وذلك عن طريق فتح قنوات اتصال خادعة بين ضباط من الحرس الثوري والعملاء الجدد باستخدام طاقم السفارة والممثليات والمؤسسات الإيرانية ولا سيما المراكز الثقافية والجامعات والتجار، أو عن طريق العلاقات التجارية وإقامة المشاريع الاقتصادية والأنشطة الاستثمارية، أو عن طريق المساعدات الخيرية والإغاثية وتقديم الخدمات الطبية والصحية وغيرها، وبعد وضع موطئ قدم لها، تبدأ استخدام الطرق الناعمة والروحية لاستمالة عناصر جدد عن طريق تقديم البعثات المجانية وجولات سياحية إلى إيران، وفتح المدارس والمستشفيات والمراكز والأندية الثقافية وتقديم المعونات للفقراء والمحتاجين.

في 22 أبريل، وفي خطوة مفاجئة أصدر المرشد الأعلى في إيران، على خامنئي مرسوما بإعفاء قائد «الحرس الثوري» اللواء محمد على جعفري من منصبه، كما أصدر المرشد مرسوما منفصلا بتعيين نائبه اللواء حسين سلامى خلفا له وترقيته إلى رتبة «لواء» الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات حول توقيت التغيير واختيار سلامي قائدا جديدا للحرس الثوري.

وكان مفاجأة بالنسبة إلى كثيرين قرار المرشد الإيراني بإقالة الجنرال محمد علي جعفري من قيادة «الحرس الثوري» التي تربع عليها منذ 12 عاما، وتعيين حسين سلامي مكانه. لكن التدقيق في أداء «جعفري» المتداعي وسيرة «سلامي» يوضحان الصورة الأكثر، ويكشفان عن سبب إقدام المرشد على هذا القرار، الذي جاء في وقت تعرضت فيه طهران لضغوط أمريكية هائلة، فضلا عن ضربات إسرائيلية شبه يومية شُنت على قواعد «الحرس الثوري» في سوريا خلال الأشهر الأخيرة قبل صدور هذا القرار، ولم يستطع الرد عليها.

وجاء إعفاء المرشد الأعلى لـ«جعفري» قبل نهاية مدة الثلاث سنوات التي مددها له «خامنئي» للبقاء في منصبه في يوليو 2017، وجرى العرف السياسي في إيران أن يعين خامنئي قائد الحرس للمنصب لمدة 10 سنوات، بعدها يتم النظر في منصبه إما بالإقالة أو التمديد 3 سنوات اضافيه، ما يعني أن هناك عوامل أدت إلى التبكير بإعفائه من المنصب الذى تولاه منذ سبتمبر 2007.

وجاءت في مقدمة هذه العوامل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية «الحرس» منظمة إرهابية، وإضافته إلى «اللائحة السوداء» بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية الأمريكي، يوم 8 أبريل، كما سبق الإشارة، ثم جاء خلال الشهر نفسه قرار لإعفاء قائد الحرس من منصبه، ما يشير إلى أن قرار واشنطن شكل صدمة كبرى داخل الدوائر السياسية الإيرانية، لم يخفها إعلام طهران، ويمكن التأكيد على أن قرار الإدارة الأمريكية لعب دورا كبيرا في تعيين اللواء حسين سلامي على رأس هذه المؤسسة بعد أن شغل منصب نائبا قائد الحرس مدة 9 سنوات.

اختيار «سلامي» الذى أصبح القائد الثامن للحرس الثوري منذ إنشائه عام 1979 من قبل مؤسس الجمهورية الخميني، لم يكن أمرا عشوائيا، بل كان مدروسا بدقة من خامنئي الذى يتولى القيادة العامة لقوات الحرس بموجب المادة 110 من الدستور الإيراني، حيث يُنظر إلى «سلامي» على أنه «رجل المرحلة والضرورة» لدى المرشد، خاصة أن يعد أحد عناصر «الحرس الثوري» المنتمية للتيار المتشدد، والتي ترفض إبداء أي مرونة مع خصوم طهران، كما يعد أحد المنظرين الكبار في هذه المؤسسة.

فعلى المستوى الخارجي اتخذ «سلامي» مواقف أكثر تشددا من سابقه، فهو القائل بأن «إيران قوة لا يستهان بها، وأنها تمتلك تقنيات صاروخية ليست لدى الدول العظمى». ووجه «سلامي» كلامه إلى نتنياهو قائلا: «ستهرب إلى البحر المتوسط قريبا.. على نتنياهو والصهاينة أن يتعلّموا السباحة لأنه لن يكون أمامهم إلا البحر للهروب»!

أما على المستوى الداخلي، فإن «سلامي» لا يميل إلى التدخل في السياسة الداخلية والصراع بين أجنحة السلطة في إيران، بل يميل أكثر إلى الصدام مع خصوم طهران في الخارج، ما يعنى أن خامنئي رغب باختياره لهذا القائد العسكري المتشدد، وضع حد للنزاعات الداخلية بين أجنحة السلطة وتدخل الحرس في السياسات الداخلية، كما رغب في التركيز بشكل أساسي على الساحة الخارجية وتفاعلات طهران الإقليمية ومواصلة استراتيجية مد النفوذ وتعزيز أنشطة الحرس الثوري الخارجية أكثر من أنشطته الداخلية المشبوهة.

ولا يرغب خامنئي أيضا في إشعال فتيل الحرب مع الولايات المتحدة، ولن يكون البادئ في هذه الحرب حال اشتعالها، لذا اختار «سلامي» بغرض «التصعيد الكلامي» فقط مع الولايات المتحدة حسب ما تقتضيه المرحلة الراهنة.

كما أن اختيار «سلامي» تعد رسالة من قبل طهران، بأن استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغيير السلوك الإيراني وتقويض البرنامج الصاروخي لن تجدي نفعا في ظل قيادة متشددة، ورغبة في المواجهة مع الولايات المتحدة من قبل المرشد الأعلى المتربع على قمة هرم السلطة.

وقال محللون سياسيون إن خامنئي أراد من تعيين سلامي في هذا التوقيت، وبعد فترة قصيرة من تصنيف واشنطن الحرس الثوري منظمة إرهابية، أن يبعث برسالة يؤكد فيها استمرار سياسة التشدد والعداء الإيراني للمجتمع الدولي.

وقال المحلل الإيراني علي أفشاري إن «سلامي من أكثر الأصوات المتشددة والمعادية للغرب داخل الحرس الثوري الإيراني خلال السنوات العشر الأخيرة.»

وأضاف أفشاري، في مقال نشره موقع «راديو فردا» يوم 25 أبريل، أن «سلامي بدأ حياته العسكرية في منطقة كردستان، ثم اتجه إلى خوزستان، وشارك في الحرب الإيرانية والعراقية» مشيرا إلى أن «سلامي تدرج في المناصب داخل الحرس الثوري، بسبب سياسة خامنئي في إزاحة قادة الحرس الثوري الذين تربطهم علاقات مع الساسة الإصلاحيين، وتعيين أولئك الذين يتفقون مع سياسات الحرس الثوري الإيراني الجديدة».

ولفت «أفشاري» إلى أن سلامي لديه إيمان عميق في البرنامج الصاروخي الإيراني الذي يشرف عليه «الحرس الثوري» ولديه موقف متشدد ضد محاولة سحب القدرة الصاروخية من إيران أو إيقاف تطوير البرنامج الصاروخي، ما يعني أن النظام الإيراني يرسل رسالة واضحة من خلال تعيين شخص أصولي متشدد على أهم جهاز عسكري لديه في هذا التوقيت، مفادها أن النظام مستمر في سياساته المزعزعة لاستقرار المنطقة.

من جهته، الكاتب الإيراني إحسان مهرابي نشر مقالا في موقع «إيران واير» 26 أبريل، قال فيه إن خامنئي أراد أن يكون قائد الحرس الثوري من الجيل الثاني، مؤكدا أن «المرشد علي خامنئي، فضل ترقية عميد من الجيل الثاني أو الثالث بدلا من قادة الرعيل الأول مثل غلام علي رشيد أو مصطفى إيزدي».

وأشار «مهرابي» إلى أن القائد المقال محمد علي جعفري هو آخر قائد عام للحرس من الرعيل الأول للقيادات، أما الوحيد المتبقي فهو قاسم سليماني الذي يفضل خامنئي إبقائه على رأس «فيلق القدس» لدوره العسكري والدعائي بداخله بدلا من تعيينه في قيادة «الحرس».

ولفت الكاتب الإيراني إلى أن «الفترة الحالية بما تحمله من توترات وتهديدات تعتبر الأخطر في تاريخ «الحرس الثوري» بعد الحرب الإيرانية- العراقية. تعيين «سلامي» في هذا التوقيت الحرج حمل جانبا دعائيا، وعلى الرغم من افتقاد الرجل لأي «كاريزما سياسية»، إلا أنه تحول إلى شخصية دعائية بسبب كثرة ظهوره في البرامج التلفزيونية خلال السنوات الأخيرة، وتكراره الخطابات العدائية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وحتى أوروبا.

وفي السياق، نشر «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية» في 25 أبريل تقريرا عن حيثيات حركة التعيينات الجديدة داخل «الحرس الثوري»، جاء فيه أن «خامنئي بعزله جعفري أثبت أنه لا يزال يحكم السيطرة على الحرس الثوري بعدما تصاعدت تكهنات بأن الحرس هو من يتحكم في خامنئي». وأضاف التقرير أن «خامنئي ربما لا يزال قادرا على السيطرة على الجهاز عبر إدارة لعبة توازنات دقيقة بين فروع الحرس الثوري الرئيسية وأذرعه الاستخباراتية وفيلق القدس بقيادة قاسم سليماني، إذ لم يعد الحرس الثوري مؤسسة واحدة تنضوي تحت قيادة رجل واحد ولو كان «جعفري.»

وتابع التقرير «لقد فتت خامنئي قيادات الحرس الثوري وجعلها أشبه ما تكون بمجلس متعدد الأقطاب المتساوين في القوة والنفوذ، ومع هذا لا ينفك خامنئي يبحث عن الأكثر ولاء، ولا شك أن بقاء محمد علي جعفري في قيادة الحرس الثوري 12 عاما متوالية جعله أكثر خبرة وسيطرة على القوات التابعة له».

وخلص تقرير المركز إلى أن خامنئي يبحث عن الولاء والطاعة أكثر من أي شيء آخر، إذ لا يتوقف القائد الجديد حسين سلامي عن إعادة نشر تغريدات المرشد في مواقع التواصل الاجتماعي.

من جانبه، قال الصحفي الإيراني مراد ويسي في مقال على موقع «راديو فردا» 26 أبريل، إن تعيين سلامي يشير إلى توقف اعتماد خامنئي على فريق «الخوزستانيين» داخل الحرس الثوري الإيراني.

وفريق «الخوزستانيين» هم القادة العسكريون الذين كانوا حول محسن رضائي قائد «الحرس الثوري» خلال الحرب «الإيرانية- العراقية» التي اندلعت عام 1981، وتعتبر تلك الشخصيات هي الأكثر سيطرة على الجهاز منذ انطلاق الحرب وحتى انتهائها في 1988، وينحدر معظمهم من محافظة الأحواز (خوزستان)

غرب إيران، ولذلك سموا بـ«الخوزستانيين».

وكانت هذه المجموعة قريبة من بعض الساسة الإصلاحيين مثل علي شمخاني، وأكبر هاشمي رفسنجاني النائب العسكري للخميني في وقت الحرب، والسياسي الإصلاحي الخاضع الآن للإقامة الجبرية ميرحسين موسوي الذي شغل منصب رئيس الوزراء طيلة الحرب العراقية- الإيرانية، كما كانت تنتقد هذه المجموعة قيادات الجناح الآخر برئاسة علي خامنئي، رئيس الجمهورية المؤقت آنذاك.

وأثار قرار إعفاء «جعفري» المفاجئ من منصبه دون إعطاء تفاصيل واضحة، جدلا واسعا عبر منصات التواصل الاجتماعي في إيران، حتى بالنسبة لمناصري نظام ولاية الفقيه، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرس الثوري منظمة إرهابية في سابقة تاريخية، مطلع أبريل.

وفي أعقاب قرار واشنطن بتصنيف الحرس الثوري إرهابيا باعتباره اليد الطولى لتنفيذ عمليات إرهابية خارج الحدود، فضلا عن إدارة عمليات تخريبية تضطلع بها مليشيات تقاتل في بلدان مثل سوريا والعراق واليمن، تفاخر القائد الجديد لهذه المليشيا الإيرانية بالإرهاب العابر للقارات، وفقا لوسائل إعلام محلية.

وعُرف عن حسين سلامي خلال السنوات الأخيرة تشدده حيال الدفاع عن برامج تطوير منظومة التسلح الصاروخي الباليستي العدائية، والتي تحظى بدعم خامنئي، إضافة إلى تهديدات متكررة باستهداف مصالح الولايات المتحدة وحلفائها إقليميا.

وفي 23 أبريل، حدثت واقعة خطيرة، حيث أفادت مواقع إخبارية إيرانية معارضة، بهروب قائد أمني كبير في «الحرس الثوري» في ظل التغييرات الجارية في قيادة ومسؤولي الحرس والتي كان آخرها الإطاحة بالقائد العام للحرس اللواء محمد علي جعفري، وتعيين العميد حسين سلامي بدلا منه.

وأفاد موقع «إيران كومنتري» نقلاً عن مصادر معارضة أن قائداً كبيراً في الحرس الثوري هرب من إيران ولجأ إلى سفارة أمريكية في إحدى دول الخليج، وبحوزته وثائق عسكرية سرية شديدة الخطورة والأهمية.

وأضافت المصادر، حسب الموقع، أن قائد أفواج فيلق «أنصار المهدي» المسؤول عن حماية قادة النظام الإيراني العميد علي نصيري، خرج في 11 إبريل من اجتماع عاصف مع كبار المسؤولين في الاستخبارات الإيرانية، بسبب خلاف بينه وبين قائد جهاز استخبارات الحرس الثوري حسين طائب».

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن العميد علي نصيري هرب من إيران ولجأ إلى إحدى السفارات الأمريكية في دولة خليجية، ومعه العديد من الوثائق عن مهام وأسفار بعض قادة الحرس ورجال الاستخبارات والمسؤولين في هذه المؤسسة إلى دول أجنبية تحت غطاء دبلوماسي.

وتكتمت إيران والإعلام الرسمي عن انشقاق المسؤول الكبير، ما أثار التساؤلات في الداخل الإيراني، عن غياب نصيري، وسعى «الحرس الثوري» إلى تدارك هذا الأمر الخطير على لسان القائد العام للحرس السابق اللواء محمد علي جعفري الذي أعلن «عزل علي نصيري من منصبه، وتعيين الجنرال فتح الله جميري بدلا منه.

وكان «نصيري» يشرف على أفواج فيلق «أنصار المهدي» المكلفة بمكافحة التجسس أولاً، وبتأمين سلامة رمز النظام، عبر قوة خاصة تسمى فيلق «ولي الأمر» مُهمتها حماية المرشد علي خامنئي شخصياً.

واعتبر الموقع الإيراني أن لانشقاق «نصيري» تأثير سلبي كبير، نفسياً وعسكرياً، ستظهره أضراره على التسلسل الهرمي لقيادات في الحرس الثوري.

وقال الصحفي الإيراني المعارض الذي يعمل في إذاعة صوت أمريكا باللغة الفارسية علي جوانمرد، إنه «بعد الحديث عن استيلاء جهات خارجية على معلومات سرية للحرس الثوري، أعلن اللواء محمد علي جعفري، عن عزل العميد علي نصيري قائد أفواج فيلق أنصار المهدي».

وأضاف أنه وفق المعلومات المتوافرة فإنه عادة عندما يتم عزل أو إعفاء قائد سابق في «الحرس الثوري» من منصب كبير يتم إسناد منصب آخر له، لكن ذلك لم يحدث مع العميد علي نصيري رغم أنه شخصية عسكرية مهمة ويتولى إدارة حماية كبار المسؤولين في إيران.

فيما تحدثت معلومات عن خلاف نشب بين قائد أفواج «أنصار المهدي» العميد علي نصيري مع قائد وحدة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري رجل الدين المتنفذ والمتشدد حسين طائب.

ويذكر أن أفواج فيلق «أنصار المهدي» تضم قوة خاصة تسمى بفيلق «ولي الأمر» مهمتها حماية المرشد علي خامنئي، وجاء تأسيس هذه القوة بقرار من مؤسس النظام الراحل الخميني بعد موجة اغتيالات تعرض لها عدد من المسؤولين وكبار رجال الدين الإيرانيين عقب سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي.

على المستوى الخارجي، تزايدت خلال أبريل الأصوات الدولية المنددة بالسياسات الإيرانية في المنطقة والعالم، وتصاعدت التحذيرات الأممية من نشاطات النظام الإيراني المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة، وفي المقابل اتسعت رقعة الرفض الشعبي لسياسات النظام في الداخل الإيراني. ويؤكد الخبراء أن الرفض الشعبي للنظام يتزايد في كافة المدن الإيرانية، ولم يعد للنظام وحكوماته ومؤسساته أدنى قبول في الوسط الشعبي الذي فقد ثقته بكافة أركان النظام.

وفي أزمتها الأخيرة، بعد اعتبار «الحرس» منظمة إرهابية، أثبتت الحكومة الإيرانية للمواطن بأنها فشلت فشلا ذريعا في إدارة البلاد، وأنها غير قادرة على مواجهة الأزمات التي تعصف بالبلاد والعباد، وفي وسط تراشق التهم بين المسؤولين والمؤسسات والأحزاب الإيرانية يقف المواطن الإيراني حائرا أمام إصرار نظام بلاده على سياساته التي أوشكت على تدمير البلاد وجرها إلى نقطة يصعب فيها معالجة الأمور، وهي نقطة الانهيار الشامل للدولة الإيرانية.

وارتفعت الأصوات المطالبة بمعاقبة إيران والمنددة بسلوكها وأنشطتها الإرهابية، وحملت في طياتها رسالة واضحة للنظام الإيراني مفادها إما العدول عن هذه السياسات التخريبية والأنشطة الإرهابية والانخراط في العمل السياسي تحت مظلة القوانين الدولية ووفق الاتفاقيات والمعاهدات، وإما مزيد من معاقبة النظام وزيادة عزلته دوليا وإقليميا بما يضمن ثورة شعبية تسقط النظام ومؤسساته العبثية بسبب تفاقم الأزمات وتردي الأوضاع لدرجة الانفجار الداخلي.

وكان النظام الإيراني تأمل أن تسهم مخططاته الهادفة إلى الالتفاف على العقوبات في التخفيف من تأثيرها على البلاد، غير أن الخبراء يؤكدون أن اعتماد ورهان السلطات الإيرانية على بعض الدول الأوربية في الالتفاف على العقوبات سيكون خاسرا بكل تأكيد، ولن يكن لتلك البرامج أي حماية لإيران من تأثير العقوبات، وما أعلنه «الاتحاد الأوروبي» من إنشاء كيان قانوني بهدف مواصلة التجارة مع طهران، ولاسيما شراء النفط الإيراني، وبالتالي الالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران، لن يكون لديه أي جدوى تذكر، والدليل على ذلك تهديد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بانسحاب بلاده من الاتفاق النووي في حال عدم ضمان المصالح الإيرانية، وتتزايد الدول والشركات التي قد أعلنت وقف تجارتها مع إيران والانسحاب من الأسواق الإيرانية استجابة للعقوبات الأمريكية، والتي آخرها إعلان كوريا الجنوبية وقف استيراد النفط من إيران، وأيضا ما أعلنته ماليزيا عن نيتها وقف تجارتها مع إيران وإعلان العديد من الشركات الأوروبية انسحابها من الأسواق الإيرانية.

وفي سياق متصل، دلّ على مدى التخبط السياسي الإيراني، أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشة، أن هناك شكوكا لدى طهران بشأن وجود «جواسيس» من بعض القائمين على خطط وزارة النفط الإيرانية للالتفاف على العقوبات الأمريكية.

ونقلت وكالة «تسنيم» الرسمية عن «بيشة» تصريحات، يوم 28 أبريل، قال فيها: «إن لجنة الأمن القومي في البرلمان تتابع إذا ما كان يوجد هناك جواسيس من بعض القائمين على خطط وزارة النفط، حيث إن مثل هؤلاء الخبراء الذين يشتبه بأنهم جواسيس أو يقومون بأعمال تقع تحت مسمى الأوامر الغربية يجب إخراجهم من مؤسسات الدولة».

وتابع «بيشة»: «قلت مرات إن هناك ظنونا عن وجود تجسس في بعض مخططات وزارة النفط، ومثال على ذلك في أحد مخططات البتروكيماويات وأنا بنفسي تابعت التجسس في مخططات عمل موقع إسلام آباد غرب للبتروكيماويات وموقع أناهيتا في كرمنشاه، حيث وجدت أنه كان ضمن مخططات عمل هذه المواقع عمل تجسسي».

وإلى ذلك، أكد مراقبون سياسيون أن الحسابات الإيرانية المتعلقة بمقدرة إيران وبعض الدول الالتفاف على العقوبات، هي حسابات وتقديرات خاطئة، ما يعني أن الأزمات والمشاكل الداخلية ستتزايد في إيران خلال الفترة المقبلة، وخارجيا ستتعرض طهران لمزيد من الضغوطات والعزلة الدولية والإقليمية، وستبدأ بعض الدول الحليفة للنظام الإيراني بالتخلي عنه وانتهاج سياسة الحياد إزاء ما يجري في الداخل الإيراني، فالقيادة في روسيا والصين وبعض الدول التي لها علاقات مع إيران بدأت تدرك استحالة استمرار النظام الحالي في طهران، وأنه في طريقه إلى السقوط، وقد رأينا السياسة الروسية الحالية اتجاه إيران وتواجدها في سوريا، وحجم الهجوم والانتقادات التي وجهها بعض المسؤولين الإيرانيين لإدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وإذا كان نظام الولي الفقيه يزعم أنه دولة، فإن أذرع «الحرس الثوري» التي كان ومازال يربيها ويستخدمها في أكثر من مكان، لا تستطيع أن تنتعش إلا في ظل غياب الدولة التي تمثل جميع المواطنين. وهذا دليل آخر على أن السير وراء المجموعات والميلشيات الموالية لإيران، يؤدي حتماً إلى تمزيق الهويات الوطنية الأكثر تمثلاً للشعوب ذات التعددية الثقافية.

الحالة الاقتصادية

شـكّل القـرار الأمريكي باعتبـار «الحـرس الثوري» منظمـة إرهابيـة، الصـادر ٨ أبريل، ضربـة موجعة للاقتصاد الإيراني، حيث يتراوح الدخل السنوي من مجمل أنشـطة «الحرس» التجارية فقط ما بين ١٠ إلى ١٢ مليار دولار، في وقتٍ يعاني أفراد المجتمع الإيرانـي من فقر مدقـع، وارتفاع نسـبة البطالة، كمـا أن مسـؤولاً إيرانياً كان قد صـرح بأن الحرس الثوري أصبح يسيطر على كبرى الشركات في إيران في قطاعات السـياحة، والنقل، والطاقة، والبناء، والاتصالات، والإنترنت.

وأدى القرار الأمريكي بوضع «الحرس» على قائمة الإرهاب، إلى حظر ما نسبته 70% من القطاعات والشركات الاقتصادية الإيرانية، باعتبار أن «الحرس» يهيمن على معظم اقتصاد البلاد، وهذا يعني أن أي دولة ستتعامل مع أي شركة أو مؤسسة تابعة له ستتعرض لعقوبات أمريكية صارمة، ومن بينها الدول الأوروبية نفسها.

وكانت سيطرة «الحرس الثوري» على منابع الاقتصاد في إيران، وصعوبة الرقابة عليه ومحاسبته، دافعاً قوياً لانتشار الفساد بين عناصره، وحرصهم على تحقيق ثروات وأموال طائلة على حساب باقي فئات الشعب، ما كان سبباً رئيساً لرفض المجتمع الإيراني لهذا النفوذ الداخلي لقوات الحرس، خاصةً أنه انتقل من مجرد كونه قوة عسكرية تحمي الثورة ومبادئها إلى إمبراطورية صناعية لها نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي واسع النطاق.

كما أن أنشطة «الحرس الثوري» العسكرية والإرهابية خارج إيران، كانت من الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر داخل البلاد؛ نظراً للتكلفة الباهظة التي تتحملها الخزانة الإيرانية، بحسب بعض الأرقام التي تنشرها مواقع إيرانية، وبالتالي فإن الاقتصاد الإيراني حالياً قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بسبب هيمنة الحرس الثوري، وتصرفه في منابع الاقتصاد كيفما شاء، ما يدل على أن الاقتصاد الإيراني دوره يكمن في خدمة مصالحه فقط.

وعانى الاقتصاد بفعل «الحرس الثوري» كثيرا، الذي يستحوذ على أكبر المؤسسات الاستثمارية في البلاد، بحجج محاربة التغول الغربي للسيطرة على الاستثمارات القادمة والتصدير للخارج. من ناحية أخرى لا يدفع الحرس الثوري «ضريبة» بينما تُفرض الضرائب على بقية الشركات، بواقع فارق التكلفة والبيع؛ لذلك حتى الاتفاق النووي من الناحية الاقتصادية يتلاشى في ظل مركزية القرار غير معروف التوجه، وغياب الرؤية الحقيقة للاستثمار.

وعلى الرغم من أنه يصح القول إن العقوبات الأمريكية أثرت بشكل كبير على اقتصاد إيران، وعلى تحويلاتها لحلفائها في المنطقة، تحديدا «حزب الله» في لبنان والفصائل الفلسطينية، لكن الأثر الذي كان يبحث عنه ترامب لم يقع وأصبحت الحاجة أكبر لتشديد الخناق وإن كان هذا على حساب بعض حلفاء واشنطن في العالم.

وبناء على ذلك، ظهر في إيران ما عُرف بـ«نظرية الاقتصاد المقاوم»، التي أطلقها المرشد الإيراني علي خامنئي خلال الشهر نفسه، وهي تقوم في جزء منها على إنهاء الاعتماد على النفط وتعزيز «الاكتفاء الذاتي» وصناعة نموذج اقتصادي يمكنه الاستمرار تحت الضغوطات الخارجية.

لكن تطبيق نظرية «الاقتصاد المقاوم» هذه بالكامل، كما نظّر لها خامنئي، وهو ما ستؤدي إليه ضغوطات ترامب تدريجيا، سيعني أن إيران ستصبح أكثر انفصالا عن دائرة الاقتصاد العالمي، إلا ضمن استثناءات وستطوّر مع الوقت قدرة ذاتية على مواجهة إجراءات خارجية مشابهة.

بالتالي، ومع افتراض تمكّن إيران من الصمود لعام ونصف آخر تحت العقوبات ومواءمة ظروفها معها، فهي ستتكيف بالحد الأدنى كما فعلت مع عقوبات سابقة، فإنها بالمعايير الاقتصادية المحضة لا تستطيع مطلقا مواصلة ذلك، بل سيؤدي الأمر شاء الملالي أم أبَوا إلى انهيار اقتصادي وشيك.

في 23 أبريل، وفي قرار مهم وواسع التأثير، قررت الإدارة الأمريكية استكمال العقوبات الاقتصادية على إيران، بإلغاء الإعفاءات والتنازلات التي منحت لثماني دول لاستيراد النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، الأمر الذي يضع الاقتصاد الإيراني تحت ضغط شديد.

في حقيقة الأمر منحت الولايات المتحدة الاستثناءات لتفادى تأثير خفض صادرات النّفط الإيراني على أسعار النّفط عالميًا، إضافةً إلى امتصاص ردود فعل هذه الدول التي تعتمد على النّفط الإيراني وبعضها ندّ دولي للولايات المتحدة كالصين، إلى جانب إتاحة الوقت لتوفير مصادر بديلة أخرى بحيث لا تبدي هذه الدول عدم التزام بالعقوبات الأمريكية ولا يتعرض سوق النّفط لضغوط لا تتحملها الولايات المتحدة والغرب.

على مدار ستة أشهر كانت الجهود الأمريكية تركز على محاولة الوصول لتوافقات مع الدول الثمان المستثناة، إضافة إلى العراق للضغط عليها من أجل وقف وارداتها من النّفط الإيراني أو تقليله للحد الأدنى.

وبالتوازي مع سياسة تقليل صادرات النّفط، شددت الولايات المتحدة القيود في حصول إيران على عائداتها من المبيعات النفطية بصورة كاملة من هذه الدول واقتصر التعامل المالي مع إيران على السلع الأساسية والأدوية المستوردة.

في هذا الإطار، عرقلت الولايات المتحدة العديد من آليات التبادل المالي الثنائي بما فيها الآلية الأوروبية التي ظلت مقترحًا لم يتجاوز مكانه؛ لحرمان النظام الإيراني من الاستفادة من عوائد بيع النّفط، وبالفعل تفاقمت الأزمة الداخلية للنظام، إذ بدء سياسة تقشف وسياسة مالية صارمة لمواجهة أزمة شح العملة الأجنبية؛ نظرًا لأن 50% من موارد الميزانية يأتي من مبيعات النّفط، كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، العديد من العقوبات على البنوك، وأدرجت العديد من الكيانات والأشخاص وتعقبت بعض الشبكات في بعض الدول لتقديمها الدعم للنظام الإيراني لكي يتحايل على العقوبات المالية.

ليس هذا فحسب، بل ضغطت الولايات المتحدة على عدد من دول جوار إيران وأجرت مشاورات مع حكوماتها من أجل عدم مساعدة إيران في تهريب نفطها، كما مارست وزارة الخزانة ضغوطًا على بعض الدول الآسيوية من أجل الالتزام ببرنامج العقوبات على صادرات النّفط الإيرانية، وتحديدًا ماليزيا وسنغافورة اللتان تطلان على مضيق ملقا الذي تعتقد الولايات المتحدة أن نفط إيران المهرب لدول شرق آسيا يمر من خلاله بصورة مباشرة، أو عبر طرق غير مباشرة من خلال تغيير شركات الشحن واستخدام سفن تحمل أعلام دول أخرى وغيرها من طرق التهريب التي أطلعت عليها الولايات المتحدة هاتين الدولتين من أجل مساعدتها في تنفيذ العقوبات النّفطية على إيران، وعلى ما يبدو أن ضغوطًا مماثلة حرمت ناقلات النّفط الإيرانية من المرور بقناة السويس باتجاه سوريا لتقديم الدعم لبشار الأسد.

لقد مهدت الولايات المتحدة الأرض خلال الأشهر الماضية لقرار عدم تمديد الإعفاءات على صادرات النّفط الإيراني، وحصرت حدود استفادة إيران من عوائد بيع النّفط، بل إنها نجحت في الإبقاء على أرصدة ضخمة لم تنجح إيران بالاستفادة منها إلا في نطاق التعاملات المسموح بها أمريكيًا، وبالتالي فإنَّ سياسة تقليل استفادة إيران من نفطها باعتباره مورد الاقتصاد الرئيسي، ومصدر الدخل القومي الأهم كانت أحد أهم جوانب استراتيجية الضغوط القصوى التي تبنَّتها إدارة ترامب تجاه إيران، والقرار الأخير سيمثل اختبارًا مهمًا لاستراتيجية ترامب ولقدرة إيران على المواجهة كذلك.

وأكد تقرير نفط العالم «وورلد أويل» الدولي، أن قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعدم تجديد الإعفاءات التي تسمح لثماني دول الصين واليونان والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا، بشراء النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، جاء في إطار مواصلة خطة الضغط على إيران بالوصول إلى مستوى الصفر في الصادرات النفطية مطلع مايو الحالي، مشيرا إلى أن هذا القرار يحرم النظام الإيراني من مصدر دخله الرئيس ويجبره على تعديل سياساته.

وقال التقرير إن المجموعة الحالية المكونة من ثماني دول التي استفادت من الإعفاءات خلال الأشهر الستة الماضية هي الصين واليونان والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وتستمر التنازلات حتى 2 مايو 2019.

ونوه التقرير إلى ثقة الرئيس دونالد ترامب بأن السعودية ودولا أخرى في «أوبك» قادرة على تعويض أي نقص في تدفقات النفط الإيراني من جراء العقوبات الكاملة على إنتاج إيران.

وأشار التقرير إلى تأكيد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على توسيع التعاون بين الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وعدم منح أي إعفاءات بعد الآن حتى تذهب الصادرات النفطية الإيرانية إلى مستوى الصفر، مبينا أن أي دولة ستواصل شراء النفط الإيراني ستواجه عقوبات أمريكية مشددة.

وعدّ التقرير أن قرار عدم تجديد «الإعفاءات» هو انتصار لمستشار الأمن القومي جون بولتون وحلفائه الذين جادلوا بأن الوعود الأمريكية بالحزم على إيران لا معنى لها مع وجود تنازلات لا تزال قائمة.

ولفت التقرير إلى قول مارك دوبويتز الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومؤيد العقوبات الإضافية على إيران، والذي أفاد بأن حملة الضغط على إيران لن تصل إلى الحد الأقصى حتى تقطع الإدارة الأمريكية صادرات إيران من النفط الخام تماما، وهو ما أسمته إدارة ترامب باسم «تصفير النفط».

وذكر التقرير أنه بموجب هذا القرار سيكون الاقتصاد الإيراني تحت ضغط شديد حيث تجف أرباحه من العملات الصعبة وتهبط احتياطياته من العملات الأجنبية على نحو واسع.

وبعد إعلان ترامب، عن قرار إيقاف الإعفاءات لبعض الدول لشراء النفط من إيران، قامت الأخيرة بتوجيه رسائل تهديد استراتيجية في كل حد وصوب لردع أمريكا، حيث رسمت إيران لنفسها كل السيناريوهات المتوقعة في هذه القضية حيث أن تصريحاتها كانت تصدر تلازما مع الوضع في المنطقة وموقف الإدارة الأمريكية والدول الخليجية المجاورة.

التصعيد الأمريكي أخرج إيران إلى مستوى آخر من التصريحات التي وصلت إلى حد التهديد بإغلاق مضيق «هرمز» الممر البحري الاستراتيجي في الخليج العربي، ومنع الملاحة البحرية للنفط في المياه المحيطة بها. وساهم قرار ترامب الأخير برفع منسوب التوتر الميداني في منطقة الخليج من خلال رد إيران بعزمها إجراء مناورات بحرية جديدة في المنطقة.

وكان قائد البحرية التابعة للحرس الثوري، الجنرال علي تنكسيري، صرح بأن إيران ستغلق مضيق هرمز، إذا تم منع طهران من استخدامه.

ونسبت وكالة أنباء «فارس» شبه الرسمية عن تنكسيري قوله إن «مضيق هرمز ممر بحري، وإذا مُنعنا من استخدامه فسوف نغلقه».

وقال المرشد، في خطبة عامة يوم 24 أبريل، إن سعي واشنطن إلى «تصفير» صادرات النفط الإيراني لن يصل إلى نتيجة، مشيرا إلى أنه من الأفضل لإيران أن تقلل من اعتمادها على مبيعات النفط.

وأكد خامنئي تعليقا على سعي واشنطن تصفير صادرات النفط الإيراني: «لن يصل سعيهم إلى نتيجة»، مضيفا: «بقدر الإرادة التي نمتلك نستطيع تصدير نفطنا، هم يتوهمون بخيالهم أنهم أغلقوا الطرق أمامنا».

لكن الولايات المتحدة مضت قدما في موقفها، وسعت من خلاله تضييق الخناق المالي والاقتصادي على إيران وبطريقة غير مباشرة وضع عراقيل على الدول التي تشتري النفط الإيراني إلى حد فرض العقوبات عليها، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضربت عصفورين بحجر واحد.

أما عن الدول المستوردة للنفط الإيراني فهي بدورها انقسمت بين الملتزمة بالقرار الأمريكي (اليابان، كوريا الجنوبية، إيطاليا، تايوان، اليونان) والرافضة لـه (الصين، الهند وتركيا) وهو ما أدى إلى توتر مباشر بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وهذا ما ستلعب عليه طهران بدورها على تناقضات الدول والولايات المتحدة.

وكانت إيران قد دعت مسبقا الصين وروسيا إلى إشراك وحدات بحرية لها في المناورات العسكرية، وهو ما كان سيعطي طهران غطاء سياسيا دوليا من دولتين كبيرتين، وبالتالي فإن التحرك الأمريكي قد يبقى في موقف المتفرج مع إمكانية حصول احتكاكات قليلة بين الأطراف في المنطقة.

وهدفت إيران من خلال تهديدها بإغلاق مضيق «هرمز» بهذه الإجراءات العدوانية، إلى تقويض حركة النفط العالمية، ومنع الدول الخليجية المصدرة للنفط من نقل صادراتها إلى الدول الأخرى، وتعد هذه الطريقة أسلوبا من أساليب إيران للضغط على الدول المستوردة للنفط لحثها على رفع الصوت في وجه ترامب وإدارته الأمريكية من جهة، وخلق أزمة عالمية على مستوى توفر المواد النفطية ومستوى أسعار بيعها ما سيؤدي إلى تدخل سياسي كبير لاحتواء الأزمة في مهدها.

وردت الولايات المتحدة سريعا، على تهديد النظام الإيراني بغلق مضيق «هرمز» الاستراتيجي، عقب قرار واشنطن إنهاء الإعفاءات الممنوحة لعدد من الدول المستوردة للنفط الإيراني. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، إن أي تحرك من إيران لإغلاق المضيق، الذي تمر عبره 40 في المئة من إمدادات النفط العالمية، لن يكون مبررا ولا مقبولا على الإطلاق.

من جانب آخر، سعت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى «تجفيف منابع العملات الصعبة» التي تحصل عليها إيران، لذلك وجهت عقوباتها بشكل مباشر نحو النفط، النبع الرئيس الذي يغذي خزينة طهران بما تحتاجه لتصنع تأثيرا ممتدا ومثيرا للجدل في منطقة الشرق الأوسط.

وكان المحرك وراء ذلك هو أنه عندما تصبح إيران غير قادرة على تأمين ما يكفي من عملات صعبة، فلن يكون بإمكانها تسديد فواتير حلفائها ودفع رواتبهم وصناعة دعاية موالية لها تساهم في تثبيت أجندتها الإقليمية المناهضة لواشنطن وحلفائها في المنطقة، خاصة في ظل تنامي الدور الإقليمي لإيران والممتد من العراق إلى اليمن وفلسطين ولبنان وسوريا.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية تقريرا على صدر صفحتها الأولى يوم 29 أبريل، لمجموعة من مراسليها في السعودية الإمارات وإيران، بعنوان «الاقتصاد الإيراني ينهار تحت وطأة عقوبات البيت الأبيض».

وذكر التقرير أن العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سببت انهيارا كبيرا في الاقتصاد الإيراني، حيث توضح إحصاءات «صندوق النقد الدولي» أن معدل النمو الاقتصادي في إيران تراجع بشدة بينما زاد معدل التضخم إلى نحو 40 في المئة.

وأوضح التقرير أن هذا التراجع الاقتصادي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين معسكر الإصلاحيين الموالين للرئيس حسن روحاني ومعسكر المتشددين،

الذين كانوا دوما معارضين للحوار مع الولايات المتحدة بخصوص الملف النووي.

وأشارت الصحيفة في تقريرها إلى أن حكومة الرئيس حسن روحاني تعاني من ضغوط شديدة في الداخل، بعدما أدت العقوبات الأخيرة إلى انهيار كل الانجازات الاقتصادية التي حققتها مثل السيطرة على معدلات التضخم والتراجع الاقتصادي الناتج عن العقوبات السابقة.

وفي الإطار ذاته، توقع «البنك الدولي» في تقرير صدر خلال إبريل، أن يواصل الاقتصاد الإيراني تراجعه في معدلات نمو الناتج المحلي خلال العام الجاري 2019، وكانت هذه هي المرة الثانية خلال 3 أشهر التي حدّث خلالها «البنك الدولي» توقعاته بشأن اقتصاد طهران، حيث توقع البنك في يناير الماضي انكماش نمو الناتج المحلي الإيراني خلال العام الجاري ليصبح سالب 3.6%، وفي أحدث تقرير له صدر في أبريل توقع أن تصل النسبة إلى سالب 3.8% خلال الفترة نفسها.

وأوضح «البنك الدولي» في تقرير المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر موقعه الرسمي، في حينه، أن الانكماش الحاد في الاقتصاد الإيراني، بسبب انخفاض إنتاج النفط جزئياً نتيجة فرض العقوبات الأمريكية على طهران، سيؤثر بشكل سلبي على معدل النمو، متوقعاً أن يشهد الناتج المحلي الحقيقي لإيران عاماً آخر من الركود، مع تسجيل معدل انكماش قدره سالب 3.8% خلال ما تبقى من العام الحالي.

وخسرت العملة الإيرانية تبعا لذلك أكثر من ثلثي قيمتها، ووصل سعر الريال الإيراني حاليا إلى نحو 147 ألف ريال للدولار. وأكد الخبراء أن الريال سوف يستمر في الهبوط، ما سيشكل في المرحلة القادمة أشبه ما يكون بزلزال مالي واقتصادي، خاصة في ظل الصعوبات المالية التي تواجهها البنوك المحلية والطلب الكثيف على الدولار من قبل الإيرانيين، وسط تدهور واسع النطاق للأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

ورغم أن ما فُرض على إيران من عقوبات حتى أبريل لا يعدو كونه غيضا من فيض، إلا أن الاقتصاد الإيراني تضرر كثيرا ولا يزال يشهد أشبه ما يكون بالانهيار المالي، ولو كان ما سبق من عقوبات بمثابة اختبار لقوة الاقتصاد الإيراني وقدرته على تحمل العقوبات، فإن ذلك سيؤدي إلى انهيار شامل للاقتصاد الإيراني، رغم ما يحتفظ به «الحرس الثوري» من مليارات الدولارات في الأماكن السرية والمطارات.

وكان السبب الأكثر تأثيرا على العملة الإيرانية في أبريل، يكمن بالدرجة الأولى في فقدان الشعوب الإيرانية ثقتها بعملتها الوطنية، وفي إدارة المسؤولين لشؤون بلادهم الاقتصادية، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية بكافة أشكالها قد خسرت ثقة الشعب بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، وهناك هروب بالجملة للاستثمارات ورؤوس الأموال.

ودل استمرار تدهور العملة الإيرانية على عدم نجاعة الخطة التي اتبعتها السلطات المالية الإيرانية لتفادي الآثار السلبية لإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على البلاد، بل أنها كشفت عن حجم نقاط الضعف التي يعاني منها النظام الاقتصادي والمالي في إيران، ومدى انتشار الفساد وتجذره في المؤسسات الحكومية التي تحولت إلى مرتع للمفسدين من رموز النظام وقيادات «الحرس الثوري» والمعممين.

إن استمرار تدهور العملة الإيرانية رغم كافة الخطط والبرامج التي وضعتها السلطات لأجل وقف هذا النزيف المالي، وما ينتظره الاقتصاد الإيراني من مزيد من العقوبات، فضلا عن هروب الاستثمارات ورؤوس الأموال، إضافة إلى تفاقم الأزمات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية على رأسها ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم والفقر والبطالة، أشارت جميعها إلى أحد أقوى المسببات الشعبية لاندلاع ثورة عارمة يشارك فيها كافة الشعوب الإيرانية والعديد من الرموز السياسية والإصلاحية في البلاد، وهو الوضع الاقتصادي السيء، الذي كان ولا يزال أحد أهم دوافع الثورات الشعبية.

وأدخلت العقوبات التي تم تصعيدها خلال أبريل، بمنع «الإعفاءات» التي كانت ممنوحة لثماني دول لاستيراد النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، الاقتصاد الإيراني في حالة ركود شديد، وذلك في ظل استمرار «الحرس الثوري» ببيع النفط في السوق السوداء وبأسعار أقل، ومن خلال الالتفاف بكل السبل على العقوبات الاقتصادية بالتعاون والدعم من الدول الحليفة تركيا وقطر، إلا أن الضربات المتتالية للاقتصاد في طهران تشير إلى قرب استسلام العملة المحلية أمام عقوبات الولايات المتحدة، في ظل عجز السلطات الإيرانية مع الحلفاء الوقوف أمام العقوبات الأميركية واستمرار انهيار القطاعات الاقتصادية والاحتياطي من العملة الأجنبية لعدم وجود جرعات علاجية لهذه الضربات الموجعة.

ووصلت معدلات التضخم إلى نحو 20%، وانخفاض العملة المحلية في السوق السوداء إلى ما يقرب من 150% من قيمتها، ومعاناة نحو 70% من الشعب الإيراني من الفقر، إضافة إلى معدلات بطالة تجاوزت الـ 25% بين الشباب، يؤكد أن الوضع الحالي في إيران بات خطيرا للغاية، حيث سيكون نظام الملالي بسبب الأزمات الداخلية وتشابك الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية، مجبرا على إحداث تغيير وستطلب إزاحة الكثير من رموز النظام الفاسدين، وهو ما سيكون خطره على النظام أكبر من خطر ثورة شعبية.

وبالتزامن مع ذلك، واجهت أقاليم إيران الشمالية والجنوبية الغربية، خلال أبريل، أمطارا غزيرة تحولت إلى سيول وفيضانات اجتاحت مئات القرى والمدن.

وتضررت حوالي 1900 مدينة وقرية من السيول وأمطار غزيرة على غير المعتاد بدأت في 19 مارس الماضي، وارتفع عدد الضحايا إلى 70 شخصا، وانتقل 86 ألف شخص إلى أماكن إيواء طارئة وفرتها الحكومة.

وقال محمد موسوي رئيس إدارة الأزمات بوزارة الزراعة إن تقديرات أولية تشير إلى أن الخسائر التي ألحقتها السيول بالقطاع الزراعي تصل قيمتها إلى 47 تريليون ريال (حوالي 350 مليون دولار) على أساس سعر الصرف الرسمي للعملة الإيرانية البالغ 135 ألف ريال للدولار.

وأججت الفيضانات خلافات داخلية وأحدثت سجالا بين الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي اتهمه منتقدوه بإساءة إدارة جهود الطوارئ للرد على الكارثة و«الحرس الثوري» الذى تبادل مسئولوه الاتهامات مع الحكومة حول جهود الإغاثة.

وتلقي أيديولوجيا وتركيبة النظام الإيراني الرسمي بظلالها على ديناميكيات الأداء السياسي والتصريحات وأساليب التعاطي مع الأحداث الداخلية والخارجية. ويمكن استكشاف طبقات أو مستويات مختلفة من التعامل مع المستجدات في إيران، من خلال تأمل ردود الأفعال التي برزت خلال التعامل مع كارثة السيول والفيضانات، التي اجتاحت مناطق شاسعة من إيران وشملت عدداً من المحافظات على مدار شهري مارس وأبريل الماضيين.

وطبقاً للأرقام والإحصاءات الرسمية المتعلقة برصد خسائر الفيضانات والسيول، بلغ عدد الضحايا 62 شخصاً، وترافق مع الكارثة إعلان حالة الطوارئ في عدد من المدن والمحافظات، وعلى رأسها إقليم «الأحواز» العربي المحتل الذي حوصرت مدنه بالمياه. فيما تم تقدير قيمة الأضرار المادية في المنشآت

والخدمـات والممتلـكات بالمليارات بالعملة الإيرانية. من بينها 1600 مليار تومان إيراني قيمة الأضرار فـي قطاع الطرق وحدها. كما جرى إخلاء مئات القرى والبلدات من السكان، في عمليات إخلاء تذكر الأهالي بالتهجير القسري الذي تشهده الأحواز بالتدريج منذ سنوات.

على جانب آخر، كشفت الخسائر الناجمة عن السيول والأمطار الغزيرة عن هشاشة البنية التحتية في إيران، وعن فساد خطير ومدمر، أثار الحديث عنه بالتوازي مع الكارثة استياء السلطات الرسمية، التي طالبت بالتوقف عن نشر الاتهامات بالفساد على وسائل التواصل الاجتماعي.

وإذا كانـت الأحداث الاعتيادية تكشـف بسـهولة عن ثنائية عسـكرية بارزة في إيران، فقد أظهرت أزمة السـيول والأمطار هـذه الثنائية مجدداً، والتي تتقاسم تمثيل الواجهة المسلحة في النظام الإيراني، من خلال بروز مسار مختلف ينتهجه «الحرس الثوري» الإيراني، الذي كان له أسلوبه الدموي الخاص في التعامل مع كارثة السيول.

تعامـل «الحـرس الثوري» مع الكارثة الطبيعية بأسـاليب لا تمت بصلـة للإنقاذ وأعمال الدفاع المدنـي المعتادة، إلى درجة أن الرئاسـة الإيرانية انتقدت اسـتخدام «الحـرس» للمتفجرات بمبرر فتح منافذ للسـيول في المدن الشـمالية. ورغم تسـبب هذه الآليـة العنيفة والغبية في مقتل أبريـاء وتخريب طرق وسكك حديد، إلا أن «الحرس الثوري» رفض الاعتراضات، وجاء الرد على لسان قائده السابق الذي قال إن «الانفجارات التي تم تنفيذها على الطرق والسكك الحديدية بين بعض المدن هي الطريقة الوحيدة لنقل المياه إلى البحر».

كان هناك أيضاً المسـتوى الرسـمي في التعامل مع كارثة الفيضانات والسـيول، الذي مثّله الفقهاء ورجال الدين الموجودين في السلطة بمختلف مواقعهم، وهؤلاء أنتجوا بدورهم أكثر من خطاب وآلية، كان أبرزها وأكثرها طرافة في باب تفسـير أسـباب الفيضانات، عدم القبول بتفسـيرات مناخية طبيعية، بل الحديث عن «مؤامرات خارجية»، من خلال «نظرية المؤامرة» والتلاعب المحتمل بالمناخ، لتدبير كارثة طبيعية للإضرار بإيران، عبر استهدافها بسلاح الأمطار الغزيرة!

وفي كل المواقف والكوارث الطبيعية أو الاقتصادية أو الزلازل أو العقوبات الخارجية، تمزج الطبقة السياسـية الدينية في إيران بين مسـتويات متعددة من ردود الأفعال، بعضها يميل إلى التفسـيرات الميتافيزيقية الغيبية، المرتبطة أحياناً بخرافات الاثني عشـرية، أو تعيد كل شـيء إلى توهم وجود مؤامرات

كونيـة عالمية تحيط بإيران وتسـتهدف نظامها. إلـى جانب تعليق كل ما يحدث على شـماعة العقوبات الخارجية، وآخرها العقوبات الأمريكية. وهذا المسـار تبنتـه أيضا الدبلوماسـية الإيرانية ووزير خارجيتها محمد جواد ظريف، الذي علق على نقـص المروحيات الخاصة بإنقاذ وإغاثة المنكوبين جراء الفيضانات، مهاجماً الولايات المتحدة بقوله إن حربها ضد بلاده ليست حرباً اقتصادية فحسب، بل اعتبرها «إرهاباً اقتصادياً».

وقال ظريف، بصيغة اعتراف ضمني مباشـر بفعالية العقوبات الأمريكية، إن الولايات المتحدة عرقلت وصول المسـاعدات المالية للهلال الأحمر الإيراني، وأغلقت جميع الحسابات المصرفية، ولم يعد ممكناً للمواطنين الإيرانيين إرسال مساعدات مالية لمنكوبي الفيضانات من الخارج.

أمـا القطاع الصحي في إيران، فقد تعرض بسـبب العقوبات الدولية على طهران وعدم اهتمام السـلطات الإيرانية به، إلـى العديد من الصدمات، ليصبح في حالة سـيئة ألحقت الأضرار بالمواطنين، فهو يعاني من مشـاكل في نوعية وكمية الأطباء، وكذلك من النقص في عدد الخدمات وخاصة في عدد الأجهزة الطبية ومن بينها الأسرة في المستشفيات.

وقال نائب وزير الصحة الإيراني محمد هادي إيازي، في تصريحات خلال أبريل، بشـأن مشـكلة نقص عدد الأسرة في المستشفيات الإيرانية: «نحن نواجه مشـكلة نقص الأسـرة في المستشـفيات، وهذا النقص يبلغ نحو 60 ألف سـرير، ومن أجل حل هذه المشـكلة فإننا بحاجة إلى 25 ألف مليار تومان»، وأضاف أن «النظام الصحي في إيران على الرغم من كافة الإجراءات الحكومية، مازال يعاني من مشاكل خطيرة.»

وتابـع نائـب وزير الصحة الإيراني قائلا: «كما تعاني المستشـفيات الإيرانية من تدني الخدمات المطلوبة على مسـتوى الكفـاءة ونوعية المعدات والأجهزة الطبية، إذ أثر الحظر المفروض على إيران في قدرتها على استقطاب وشراء نوعية الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لمواكبة مسيرة الطب عالمياً، وهو ما سبب تدنياً واضحاً في مسـتوى الخدمات الطبية والعلاجية في المستشـفيات الإيرانية، بل وفتح أبواب تهريب هذه المعدات بطرق غير قانونية وبعيداً عن الرقابة الحكومية».

ومن دون شـك، فإن ماكينة أي نظام حاكم، تحتاج إلى دعم شـعبي واستقرار سياسـي لأجل تجاوز الأزمات والوصول إلى طرق وحلول لمعالجتها، وفي حال تعرضت هذه المعايير للضرر خلال اندلاع الأزمات ووجود حالة من الفشل الإداري، فإن استمرارية النظام السياسي ستصبح صعبة للغاية قد تصل إلى درجة الاسـتحالة، كما سـيغوص النظام في الأزمات أكثر وأكثر، والتي هي بمثابة وقود تحرك عجلة الثورة وتشعل المزيد من الغضب والاستياء الشعبي ضد صانعي القرار، فدعم الشـعب للنظام يشـترط توفير مستوى معيشة، ورفاهية مناسبة، خاصة في الحالة الإيرانية، حيث تعتبر إيران من أغنى دول العالم في الموارد النفطية والغازية والطبيعية، ورغم ذلك شعوبها أفقر شعوب الأرض وأكثرهم مأساة وظلما واضطهادا.

وهذه المعادلة التي كانت ثورية في وقت ما، أي دعم الشعب للنظام وتوفير النظام المعيشة المناسبة للشعب، باتت تعاني من عدم توازن مستمر في إيران، جعلت الثورة تشيخ في عمرها الأربعين.

وهو ما يزيد من التوقعات التي تشـير إلى قرب نهاية عمر هذه الثورة و«حرسـها الثوري» في طهران، لا سـيما أن مؤسسـات النظام والحكومة تفتقر إلى

برامج أو خطط أو مشاريع لمعالجة الأزمات.

وتزامنا مع الذكرى الأربعين للثورة الخمينية، ظلت الأسعار في حالة ارتفاع مستمر، والناس يصطفون في طوابير طويلة للحصول على السلع والاحتياجات الأساسية، والعملة المحلية في حالة انهيار، ومزيد من المشاريع والمصانع الانتاجية تتوقف، وتضيف الآلاف إلى قائمة الملايين من العاطلين عن العمل بشكل يومي، والجرائم وخاصة السرقات تتزايد، والاستثمارات الداخلية تتوقف والخارجية تهرب، وتصدير النفط الإيراني يتجه إلى الصفر، والانقسامات والخلافات السياسية تتصاعد.

ويعيش الداخل الإيراني حاليا مرحلة خطيرة للغاية تنذر بقرب وقوع تغيير جذري يقوده الشباب الإيراني المتطلع إلى الحرية والعيش الكريم، بعد أن شكلت فئة الشباب ما نسبته 55% من نسبة العاطلين عن العمل وفقا لتقارير مركز الإحصاء الإيراني، إذ تشهد البلاد تصاعدا حادا في الأزمات والمشاكل الاقتصادية والمعيشية.

ووفقا لتقرير رسمي أصدره مركز أبحاث مجلس الشورى الإيراني (البرلمان)، في منتصف أبريل، فإن نحو 40% من الأسر الإيرانية تعيش «تحت خط الفقر»، ووصل معدل التضخم إلى أكثر من 74%، وارتفت أسعار السلع والخدمات إلى الضعف، وخيم شبح البطالة على أكثر من نصف الشعب الإيراني، فضلا عن ارتفاع معدلات الجريمة والتهريب والإدمان وغيرها، مقابل ذلك معدل نمو اقتصادي سلبي للغاية سيصل إلى أكثر من «سالب 6» في المئة.

وأكد التقرير أن أكثر من 55% من الشعب الإيراني يعيشون تحت خط الفقر، وأن هذه النسبة ستتصاعد إذا ما استمر التضخم الاقتصادي الذي تعيشه إيران في الارتفاع.

ووفق ما نُشر في وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانية، خلال أبريل، فإن سبب هذه الأزمات هو سياسات النظام الداخلية والخارجية، والفساد المتفشي بكافة أنواعه في مؤسسات الحكومة والنظام، إضافة إلى العقوبات الأميركية المفروضة على إيران والتي جاءت كنتيجة للسبب الأول، وهو سياسات النظام الخارجية وسوء إدارة الشؤون الداخلية للبلاد.

وحسب ناشطي مواقع التواصل الإيرانيين، فإن هذه الأسباب التي شكلت «مثلث خلق الأزمات» لا يمكن زوالها إلا بزوال النظام الإيراني الحاكم، وهي نتيجة أصبحت تحظى بقناعة غالبية الشعوب الإيرانية، وتجري بشكل سريع في عقول المواطنين.

وفي قراءة سريعة لتطورات الاقتصاد الإيراني، خلال أبريل، فإن هناك عدد من المؤشرات على توجه إيران إلى مزيد من الأزمات الخطيرة، منها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستوى لم تصل إليه في تاريخ إيران، كذلك العقوبات الأمريكية خلال أبريل، على صناعات المعادن في إيران والتي تشكل نحو 20% من صادرات إيران غير النفطية، والتراجع الحاد في موارد الدولة المالية بعد هبوط صادرات إيران النفطية وغير النفطية، وما تؤكده التقارير من أن قطاع انتاج السيارات في إيران سيكون مضطرا خلال الفترة القادمة إلى تسريح ما يزيد عن 700 ألف موظف وعامل، فضلا عن مئات الآلاف الأخرى التي ستنضم إلى قائمة ملايين العاطلين عن العمل نتيجة إغلاق محال ومصانع وورش داخلية بسبب نقص في السيولة والمواد الأولية.

الحالة الاجتماعية

فـي منتصف أبريـل، أقـر «مركز أبحـاث البرلمان الإيراني» في تقرير له بأن هناك ٩ ملايين أمّي في إيران. غير أن هذا الرقم الرسـمي مختلف عن أرقام «البنك الدولي» التي تشير إلى أن عدد الأميين في إيـران يتجاوز ١١,٦ مليون أمّي، فيما تقول منظمة «اليونسـكو» الدولية إن ٢ في المئة من الشـباب الإيراني دون سن الـ٢٤ عاما، هم أميون.

وجود ما بين 9 إلى 11 مليون أميّ في إيران من أصل 81.16 مليون نسمة، حمل مدلولات اجتماعية خطيرة، ومنها اتساع الفوارق الطبقية في إيران خلال الأعوام الأخيرة الذي لعب دوراً مهماً في هذه الاحصائيات، فالأمية لا تقع على عاتق الأفراد في المناطق النائية فقط، بل يتحمل مسؤوليتها التوزيع غير المتكافئ للثروات.

وعرض الناشطون، للمفارقة، صورا من الأفلام والروايات الإيرانية، تصور لقطات من المجتمع الايراني في نهاية القرن التاسع عشر، تعكس مدى تعطشه للقراءة والثقافة حيث كان يجتمع الشبان والكهول في مقاهي العهد القاجاري حول شخص واحد يقرأ لهم «صفحة الأخبار»، أو ما عرف لاحقاً باسم الصحف. وكلهم آذان صاغية لما يُقرأ على مسامعهم والجميع يرغب في أن يكون هو معلم المدرسة وقارئ القرآن.

وتبادل الإيرانيون خلال أبريل على مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات لمعلمين قطعوا مسافات شاسعة لتعليم الأطفال في قرية نائية، يتفاخرون بـ «بطل» ما ويشجعون عمله لكن الواقع أن الفساد في وزارة التربية والتعليم الإيرانية، هو ما يجعل الوصول إلى هذه المدارس «مغامرة شخصية» غير مدعومة حكومياً.

وفضلا عن آفة الأمية، سلط الناشطون الاجتماعيون الضوء على أوضاع المجتمعات الإيرانية من الداخل، في ظل ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من 60% ومعدلات التضخم إلى نحو 50% والبطالة تعدت الـ30% في الكثير من المناطق والمدن الإيرانية، ومعدل الجرائم كالسرقة والنصب والاحتيال فضلا عن تعاطي المخدرات والإدمان والقتل وغيرها في حالة تزايد مستمر.

وعلى الرغم من أن الأزمات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع الإيراني ليست وليدة اللحظة، بل رافقته منذ مجيء النظام الحالي عام 1979، ولكن ما زاد الأمر سوءا، هو التطورات السياسية التي أعقبت تطبيق العقوبات الأمريكية على البلاد، وارتفاع حدة التوترات بين أجنحة النظام وتنامي اليأس والإحباط لدى الشعوب الإيرانية، بسبب تدخلات طهران في شؤون دول المنطقة وهدر الأموال والثروات عليها، وانتشار رقعة الفساد، وانعدام المساواة في مختلف مستويات الشعب والنخبة والمسؤولين، وهيمنة «الحرس الثوري» على الاقتصاد، والفشل في إدارة البلاد، ووصول الأوضاع المعيشية إلى درجة خطيرة تنذر بثورة جياع بسبب ارتفاع وتفاقم معدلات الفقر والبطالة وانتشار الإدمان والجرائم.

ومر المجتمع الإيراني خلال أبريل، وحتى هذه اللحظة، خاصة مع تصاعد التوتر السياسي بتحولات مصيرية، مرهونة بتصاعد وطأة العقوبات الأمريكية الاقتصادية وثوران الداخل في وقت معا، وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، بعد أن وصلت الأوضاع كافة إلى نقطة لا تتواءم فيها مبادئ الثورة التي قام أسس النظام عليها مع الظروف والأفكار وقناعات الشعوب الإيرانية، ما أصبح من الضروري للغاية أن يحدث إصلاح في النظام والحكومة والمؤسسات بحيث يتم التنازل عن الكثير من مبادئ الثورة الخمينية منتهية الصلاحية كشرط أساسي لبقاء إيران في منظومة المجتمع الدولي، وأحد أهم الضرورات لعدم انهيار الدولة الإيرانية بأكملها.

وفي شأن آخر اجتماعي، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، في تقرير لها صدر يوم 18 أبريل، إن على السلطات الإيرانية إطلاق سراح جميع الناشطات اللاتي تعرضن للمحاكمة بسبب احتجاجهن السلمي على القوانين التي تفرض الحجاب، وإلغاء جميع الإدانات بحقهن. وجاء ذلك بعد أن اعتقلت السلطات ناشطتين، أم وابنتها، بسبب احتجاجهما على القوانين التي تفرض الحجاب عنوة على المرأة الإيرانية.

ولاحق المسؤولون الإيرانيون خلال أبريل 6 ناشطات على الأقل بسبب معارضتهن السلمية لقوانين الحجاب الإجباري.

وقضت محكمة في طهران بالسجن لمدة سنة في حق الناشطة ويدا موحدى، التي أطلقت شرارة الحركة لما خلعت غطاء رأسها احتجاجا على قوانين الحجاب الإلزامي، وصدر الحكم في 14 أبريل.

وقال مصدر لـ«هيومن رايتس ووتش» إن الشرطة اعتقلت الناشطة ياسمن آرياني (23 عاما) من منزلها في كرج في 10 أبريل. أضاف المصدر أن والدة أرياني، منيره عربشاهي، ذهبت في اليوم التالي إلى النيابة العامة في طهران لتسأل عنها، فاعتقلتها السلطات أيضا.

من جانبها، قالت لما فقيه، نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش»: «من السخيف أن تعتقل السلطات الإيرانية النساء وتحاكمهن بسبب احتجاجهن على قوانين اللباس التمييزية. ويتعين على السلطات الإفراج عن هؤلاء الناشطات فورا، وإصلاح قوانينها البالية والتمييزية».

وخلال الشهر نفسه، اعتقلت السلطات الأمنية الإيرانية العديد من النساء الأخريات بسبب خلع غطاء الرأس احتجاجا على الحجاب الإجباري. كما استهدفت السلطات نشطاء آخرين، مثل المحامية الحقوقية البارزة نسرين ستوده؛ وزوجها رضا خندان؛ وفرهاد ميثمي، وهو أيضا مدافع حقوقي، بسبب

جهودهم السلمية في معارضة قانون الحجاب الإلزامي.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها إن «إيران لها تاريخ طويل مع القوانين التي تحدد ما تستطيع ولا تستطيع المرأة ارتداءه، في انتهاك لحقوق المرأة الأساسية. وفي ثلاثينات القرن الماضي، حظر رضا شاه، الرئيس آنذاك، على النساء ارتداء الحجاب، وتلقت الشرطة أوامر بنزع غطاء الرأس عن النساء بالقوة. ولكن في مطلع الثمانينات، بعد الثورة الإيرانية في 1979 فرضت السلطات قانونا يُلزم النساء بارتداء الحجاب».

وأكدت المنظمة الحقوقية الدولية أن «قوانين اللباس الاجباري تنتهك حقوق المرأة في الحياة الخاصة والاستقلالية الشخصية وحرية التعبير، وكذلك حرية الفكر والدين والضمير. كما تعتبر هذه القوانين شكلا من التمييز على أساس النوع الاجتماعي المحظور في القانون الدولي. يكفل «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي صادقت عليه إيران، حق الناس في حرية التعبير والخصوصية وحرية الدين.

وانتقد خبراء أمميون مستقلون عديدون القوانين التي تفرض ارتداء لباس ديني في الأماكن العامة. قالت المقررة الخاصة الأممية المعنية بحرية الدين أو المعتقد، الراحلة أسماء جهانجير، إن «استخدام الأساليب القسرية وتطبيق العقوبات على من لا يرغبون في ارتداء اللباس الديني أو رمز معين يعتبر رادعا دينيا. تتعارض هذه الإجراءات التشريعية والإدارية عادة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان».

وعارضت «هيومن رايتس ووتش» بشدة في تقريرها سياسات فرض الحجاب قسرا أو الحظر العام على ارتداء الملابس الدينية، وتراها تدخلا غير متناسب وتمييزيا في الحقوق الأساسية.

وقالت فقيه: «حان الوقت لتدرك السطات الإيرانية أنّ المرأة في إيران وخارجها حرّة في ارتداء ما تريد، وهذا يشمل الاختيار بين ارتداء الحجاب أو تركه، بغض النظر عما يراه أصحاب السلطة».

ولا جدال أن التغيير في المجتمع الإيراني أصبح محتوما، على خلفية هذه التطورات السياسية والاقتصادية المشار إليها خلال هذا التقرير، والمسارات التي تؤيد هذا التوجه تتزايد يوما بعد يوم، وتسعى إلى تعزيز الجبهة المطالبة بإقصاء منصب المرشد ونظام ولاية الفقيه وإنهاء سيطرة «الحرس الثوري» على شؤون البلاد، وخاصة السياسية والاقتصادية منها. وإن بدا هذا التحول الاجتماعي بطيئا، إلا أنه يشهد نموا باستمرار.

في المقابل فإن جبهة النظام تشهد انتكاسات متزايدة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتفقد تدريجيا قاعدتها الشعبية، والكثير من الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية والاجتماعية المؤيدة لها بناء على ارتباطات مصالح ليس أكثر، وقد تكون أهداف مسارات التغيير الاجتماعي في البلاد لا تزال متواضعة وتتمثل في إحداث تخفيف في التوترات الأيديولوجية بين الطبقات المختلفة، والدعوة إلى إجراء إصلاحات في الحكومة والنظام وفرق الإدارة والقيادة، إلا أن سقفها يعلو يوما بعد يوم، ومثل هذه المسارات لا ينتهي مطالباها إلى بالتغيير الشامل لنظام الحكم، بسبب قوة قاعدتها الشعبية والسياسية، والشعور بقدرتها على إحداث أي تغيير في مرحلة من المراحل، والتي أصبحت إيران على عتبة أبوابها في الوقت الراهن.

إن الإرادة الشعبية والاجتماعية هي المنطلق لأجل تغيير الوضع الحالي في إيران، والحركة نحو تشكيل نوع من النسيج الشعبي والسياسي، وبدء تشكيل قيادات لهذا النسيج، باكورة دخول إيران مرحلة التنفيذ لإسقاط حكم ولاية الفقيه، ومن هنا يمكن أن نشهد نوعا من المواجهة بين النظام ومؤسساته وقوى تقليدية مثل الأحزاب الأصولية والمتطرفة من جهة، والمقاومة والمعارضة الإيرانية الشعبية والسياسية التي تقوم بالأساس على عناصر الشباب المتعلم والنساء المنخرطين في تنظيم خطاب يسعى إلى تشكيل المجتمع المثالي بما لديه من احتياجات معاصرة مقبولة من جميع طبقات المجتمع الإيراني، و في حال انسداد هذا المسير الإصلاحي، فإنه من المتوقع حدوث مواجهات أكثر شدة وأضرارا، وزيادة في التوترات الاجتماعية، والتوجه نحو التيّارات الراديكالية، وبالتالي اندلاع ثورة عارمة قد تؤدي إلى اصطدام بين الشعب وقوات النظام القمعية، خاصة أن استياء وسخط المجتمعات الإيرانية بسبب ممارسات النظام يزدادان يوما بعد يوم.

وحسب نتائج عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت عقب هذه التطورات السياسية الكبرى خلال شهر أبريل المنصرم في الداخل الإيراني، فإن غالبية اهتمامات المواطنين الإيرانيين لم تعد تتوافق مع أي من التيارات السياسية في البلاد، الإصلاح والاعتدال والأصولية، خاصة أن الشعوب الإيرانية قد جربت حكومات هذه التيارات جميعها، ولم تر منها أي نتائج إيجابية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق أكد الناشط السياسي الإصلاحي مصطفى تاج زاده، في تصريح له خلال أبريل، أن «غالبية الشعوب الإيرانية لم تعد تؤمن بنظام الولي الفقيه، خاصة في ظل عدم رضا الناس عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى إحباط المجتمع من إدارة التيارين الإصلاحي والأصولي».

وتتطلع غالبية الشعوب الإيرانية على خلفية الأزمة التي تفجرت في أبريل، وتصاعدت خلال مايو الحالي، إلى ضرورة الانفتاح على العالم، وإنهاء حالة الانغلاق والتشدد السياسي والديني والاقتصادي والأمني في البلاد، ومنح السلطات مزيد من الحريات المدنية والاجتماعية، ووضع حد للأساليب الهمجية والقمعية التي تمارسها الجهات الأمنية وخاصة تلك التابعة للحرس الثوري، لا سيما أن بعض التقارير الحديثة قد كشفت عن رفض العديد من طلاب الحوزات العلمية المنتشرة في إيران، لبس العمامة، بسبب نفور المجتمع من شريحة رجال الدين.

في المقابل، هناك محددات بدأت تؤثر بشكل متسارع على اهتمامات وتطلعات المواطن الإيراني، على رأسها اليأس والإحباط من أي تحسن في الأوضاع، وهو بالفعل ما يقلق السلطات الإيرانية كثيرا، لأن اتساع رقعة هذا الشعور يعني أن اهتمامات الشارع الإيراني قد بدأت تتحول من اقتصادية معيشية إلى سياسية، وتتطلع إلى إجراء تغيير جذري عبر تغيير السياسات العامة للبلاد والنظام إن أمكن من خلال اندلاع احتجاجات ومظاهرات شعبية تتحول إلى ثورة أو انتفاضة عارمة.

وتزداد أوضاع الأسرة في إيران سوءا يوما بعد يوم، وهو ما تعكسه دراسة وإحصاء معدلات الزواج والطلاق والعزوف عن الزواج والإنجاب واختيار إنجاب طفل واحد، وغيرها من الظواهر التي أدت إلى تفكك العائلة، ورفع نسب السكن الفردي الذي ما يزال من الظواهر المسكوت عنها من قبل الحكومة، وهو ما ينبئ كذلك بنشأة تحولات اجتماعية عميقة وسط غفلة وإهمال السلطات الإيرانية التي لا تعير اهتماما للبحث عن الحلول الجذرية والمناسبة لتطوير المجتمع وتحسين أحوال الفرد والأسرة.

الملخص التنفيذي

شهد أبريل المنصرم جملة من الأحداث السياسية الجسام على المستويين الخارجي والداخلي، فضلا عن كارثة السيول، تجلى من خلالها - بوضوح- الفشل الكبير الذي أصاب نظام الملالي الحاكم في إيران، وتبدى عمق الأزمة التي تضرب البلاد، على المستويات كافة.

وفي محاولات يائسة، عملت السلطات الإيرانية على بث الشعور بالأمل لدى المواطن الإيراني ومنع انتشار الإحباط، وذلك عبر «تجييش» المجتمعات الإيرانية بشكل حماسي في اتجاه «العدو الخارجي»، من أجل صرف انتباه الإيرانيين عن الأزمة الداخلية المعقدة والمتفاقمة.

وقد لوحظ ذلك من خلال كثرة تأكيدات المسؤولين الإيرانيين خلال أبريل وما بعده، بشأن «قدرة إيران على تجاوز الأزمات وإفشال العقوبات» وطمأنة المواطن الإيراني، في وقت يحذر فيه القادة الكبار في النظام المسؤولين من أن الأعداء يسعون إلى بث روح الإحباط في الداخل الإيراني لتأجيج الرأي العام الشعبي على النظام.

لذلك كله، فإن هناك العديد من المؤشرات والتقارير تشير إلى أن اهتمامات الشارع الإيراني، على الرغم من أنها لا تزال اقتصادية في المقام الأول، وتطالب بتحسين الأوضاع عن طريق إصلاح الأداء الحكومي وتغيير فريق العمل ومكافحة الفساد وإصلاح بعض القوانين المتعلقة بالاستثمارات والمعاملات الدولية، إلا أنها بدأت تتحول إلى اهتمامات سياسية بفعل حالة اليأس العام من تحسن الأوضاع، وانتشار حالة من اليقين أن لا تحسن سوف يطرأ مطلقا طالما استمر النظام وحكوماته على نفس النهج، أو السقوط في نهاية المطاف.

ولذلك، بدا جليا على المستوى الداخلي أن النظام السياسي في إيران بات قديماً ومتهالكاً، حتى بالنسبة للإيرانيين أنفسهم، رغم مرور 40 عاماً فقط على ثورة الخميني، لأن فكرة رجال الدين عن الثورة، كانت بعيدة الصلة عن الناس، ومنشغلة بجعل الجماهير «تخدم ثورة رجال الدين» بدلاً من أن تخدمهم الثورة والنظام الذي أنتجته. لذلك يزداد الرفض في أوساط الأجيال الإيرانية الجديدة لإيران القديمة، التي أصبحت مهزومة من الداخل، في وعي الناس وفي تصوراتهم الحالمة بمستقبل أفضل، لا يقل طموحاً وحرية عن الشعوب الأخرى.

المصادر

1 - "العقوبات الأمريكية على إيران: هل تغير خارطة التأثير الإيراني في الشرق الأوسط؟" علي هاشم، مراسل الشؤون الإيرانية في "بي بي سي عربي".

2 - خلال 3 أشهر.. الاقتصاد الإيراني ينكمش مجددا في توقعات البنك الدولي، موقع "بوابة العين".

3 - 9 ملايين أمّي في إيران، موقع صحيفة "الحياة".

4 - التغيير في إيران قادم لا محالة.. وواشنطن عازمة على تغيير النظام، موقع «مركز المزماة للدراسات والبحوث».

5 - الغطاء المذهبي لا يضمن استمرار نفوذ إيران خارج حدودها، موقع «مركز المزماة للدراسات والبحوث».

6 - خامنئي يكشف أسباب إعفاء الجعفري من قيادة الحرس الثوري الإيراني، موقع "المصري اليوم".

7 - قائد الحرس الثوري الجديد.. "رسالة من خامنئي" كريم مجدي، موقع قناة "الحرة".

8 - إعلان الولايات المتحدة "الحرس الثوري" منظمة إرهابية: الدلالات وردود الفعل الإيرانية، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

9 - الحياة السرية في المجتمع الإيراني، موقع "العربية".

10 - خلل الأولويات في المجتمع الإيراني يقوده نحو الشيخوخة، موقع "العرب".

11 - الإيرانيون في مشهدهم المختلف: منفتحون جنسياً.. وضد زواج المتعة، موقع "الحرة".

12 - المجتمع الإيراني: الخروج من البوتقة، موقع "أرشيف إسلام أون لاين".

13 - تعاظم الأزمات الداخلية والوضع المتفجر للمجتمع الإيراني، موقع "منظمة مجاهدي خلق".

14 - العلمانية والحوزة: تحوُّلات التديُّن الإيراني، موقع "ميدل إيست أونلاين".

15 - القتل من أجل الغذاء.. صحيفة ترصد انهيار المجتمع الإيراني تحت الضغوط الاقتصادية، موقع "صوت الدار".

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل/نيسان 2019

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES